Araştırma Makalesi /Research Article
Geliş Tarihi:16/10/2021-Kabul Tarihi:18/12/2021

Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi
İlahiyat Fakültesi Dergisi 20 (2021), 195-225.
Doi: https://doi.org/10.32950/rteuifd.1010524

مرحلة التدوين الرسمي: دراسة في إعادة تأريخ مراحل كتابة الحديث اعتماداً على علم العلل

Ahmad SNOBAR*

Atıf/Cite as: Snobar, Ahmad. "Merhaletü't-tedvîni'r-resmî: Dirâse fî i'âdeti t'erîhi merâhili kitâbeti'l-hadîs i'timâden 'alâ 'ilmi'l-'ilel". *Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 20 (2021), 195-225.

Resmi Tedvin Dönemi İlel İlmi Işığında Hadis Kitabetinin Yeniden Dönemlendirilmesi

Öz: Bu makale Müslüman araştırmacıların hadis tarihinin dönemlendirilmesine dair görüşlerini yeni bir perspektifle ele almayı hedeflemektedir. Çalışmada, Müslümanların 20. yy'da Oryantalist fikirler karşısında geliştirdikleri savunma mekanizmasının söz konusu dönemlendirmede etkili olduğu iddia edilmektedir. Buna göre Müslüman araştırmacılar Oryantalist düşüncelere karşı koymak amacıyla verdikleri mücadelede hadis tarihindeki bazı dönemleri realiteyle uyuşmayan bir şekilde öne çıkarmışlardır. Nitekim bu tarz bir dönemlendirmenin oryantalist tartışmalar öncesinde hiçbir ulema tarafından yapılmamış olması dikkat çekicidir. Araştırmada Ömer b. Abdülazîz tarafından gerçekleştirildiği iddia edilen "resmi tedvin" dönemine odaklanılarak bu dönemin oryantalistlerin hadislerin hicri ikinci asrın sonunda yazıldığı görüşüne tepki olarak bazı muasır Müslüman araştırmacılar tarafından ayırt edici ve kapsayıcı bir dönem haline getirildiği öne sürülmektedir. Bahsi geçen araştırmacılar bu dönemde resmi emirle yazılan hadis kitaplarının şehirlerde yayıldığını belirterek hadislerin güvenilirliğini resmi tedvin emrinin ispatıyla sağlama cihetine giderler. Çalışmada bu dönemin ilel ve hadis tenkidi literatürüne herhangi bir yansıması olmamasından hareketle mezkûr dönemin kapsayıcı ve ayırt edici bir dönem olmayıp Ömer b. Abdülazîz'in tamamlanamamış bir girişimi olduğu ifade edilmektedir. Nitekim ilel âlimleri bundan çok daha az etkili olaylara dahi yer vermişlerdir. Araştırmada ulaşılan sonuçlardan biri de Müslümanları bu duruma iten sebebin, Batılıların "tarih yazılı vesikalarla sabit olur" fikrinden vazgeçerek sözlü tarihe yönelmeleri neticesinde Müslümanların bahsi geçen fikirle daha çok muhatap olmalarıdır.

Anahtar Kelimeler: Hadis Tarihi, İlel, Resmi tedvin, Oryantalizm, ez-Zühri

* Dr. Öğr. Üyesi, İstanbul 29 Mayıs Üniversitesi, İstanbul, Türkiye, asnobar@29mayis.edu.tr, ORCID: www.orcid.org/0000-0003-1881-3598

The "Official Codification" Stage: A Revision of the History of Recording Hadiths with Emphasis on the Science of 'Ilal

Abstract: This paper evaluates how specialists in hadith studies since the 20th century have been heavily influenced by the urge to defend the field against Orientalist arguments when writing the history of recording hadiths. This has led them to exaggerate the importance of certain episodes, even though they have no firm basis in history, and that previous scholars — notably those writing before the existence of an Orientalist narrative to oppose — did not consider these same episodes to represent a significant juncture. This paper focuses on the "Official Codification" (al-tadwin al-rasmi) stage, carried out by 'Umar bin 'Abd al-'Aziz, as an example of this. Contemporary scholars have described this phase as a defining moment in the overall development of the field, the first time official texts had been distributed throughout the cities. This illustration allowed them to easily counter the Orientalist claim that hadiths were not recorded in writing until the end of the 2nd century. By investigating this period closely, however, this paper argues that the "Official Codification" stage was actually not that remarkable, and that, in fact, the efforts undertaken by the caliph 'Umar remained unfinished. It is also telling that this period is not given as much weight in works of 'ilal and naqd (branches of the science of hadith criticism), and that the authors of those works spend more time on many more seemingly insignificant details. These authors also rigorously evaluate historical narrations utilizing various methods, so if this period was of any real significance, they would have indicated so in their studies. Finally, this paper argues that the source of the problem presented here — scholars' misplaced emphasis on certain historical events in hadith studies — is the defensive stance of these scholars, vis-à-vis Orientalists, and their resulting insistence on the idea that only written evidence is credible in a historical inquiry. This is especially ironic given that Western scholarship has recently reconsidered the importance of oral history.

Keywords: Dating of Hadith, Knowledge of Ilal, The Offical Tadwin, Orientalism, al-Zuhrī.

مرحلة التدوين الرسمي: دراسة في إعادة تأريخ مراحل كتابة الحديث اعتماداً على علم العلل

ملخص: تركز هذه الورقة على مقاربة جديدة لإعادة النظر في طريقة الباحثين المسلمين في تأريخ رواية الحديث، إذ تدّعي أن ذلك التأريخ متأثر -في بعض مباحثه- بحالة الدفاع عن التراث التي سيطرت على الباحثين المسلمين في القرن العشرين أمام الجدل الاستشراقي الإسلامي، وقد سببت حالة الدفاع هذه تضخيما لبعض مراحل تاريخ الحديث بهدف مواجهة الأفكار الاستشراقية، مع أن تلك المراحل التاريخية لم تُؤسس على أرض صلبة، فلم يعتن بها العلماء السابقون قبل حالة الجدل الاستشراقي الإسلامي.

وتمثل الورقة على ذلك بمرحلة «التدوين الرسمي» للأحاديث على يد عمر بن عبد العزيز، إذ تدّعي أن بعض المعاصرين ضخّموا هذه المرحلة وجعلوها زمنا هاما فارقا ومرحلة عامة شاملة، انتشرت فيها الكتب الرسمية في الأمصار، قاصدين بذلك إثبات توثيق الأحاديث بالكتابة الرسمية في مقابل دعوى المستشرقين تأخر كتابة الحديث إلى نهايات القرن الثاني.

وتدقق الورقة في هذه المرحلة فتُظهر أنها لم تكن مرحلة شاملة عامة فارقة وأن محاولة الخليفة عمر لم تكتمل، مستدلة على ذلك بأن أثرها في كتب العلل والنقد الحديثي لا يكاد يذكر مع أن علماء العلل يذكرون أقل من ذلك،

ويهتمون في الترجيح بين الروايات بطرق كثيرة، لا ترقى لمستوى كتابة رسمية منتشرة، فلو وجدت لاهتموا بها.
وترى الورقة أن اندفاع الباحثين المسلمين ومشايعتهم للفكرة الأساسية القائلة بأن التاريخ إنما يثبت بالوثائق المكتوبة: كان مصدر الإشكال، لا سيما أن الدراسات الغربية انقلبت على تلك الفكرة معيدة الاعتبار للتاريخ الشفوي.
الكلمات المفتاحية: تاريخ الحديث، علم العلل، التدوين الرسمي، الاستشراق، الزهري.

مقدمة

قسم الباحثون المعاصرون مراحل كتابة الحديث إلى ثلاث مراحل، كانت الأولى للحفظ والكتابة الشخصية ثم كانت الثانية مرحلة التدوين الرسمي على يد الخليفة عمر بن عبد العزيز، لتتبعها المرحلة الثالثة وهي التصنيف على أيدي أتباع التابعين من أمثال الإمام مالك ومعمر والثوري وغيرهم.

وقد اعتنى المعاصرون عناية واضحة بمرحلة التدوين الرسمي فلم يكد يخلو كتاب من كتب تأريخ رواية الحديث من ذكرها، وبالغ بعض المعاصرين فجعلها مرحلة عامة شاملة منتشرة في الآفاق، في حين لم تكد تذكر في كتابات العلماء قبل عصر الحداثة إلا لماما، دون أن تكون مرحلة فارقة شاملة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتناقش هذه المرحلة من حيث انتشارها وأهميتها وضخامتها، فيكون السؤال الرئيسي لهذه الدراسة: هل وُجدت مرحلة تدوين رسمي شاملة عامة كان لها انتشار في الأمصار والبلدان، بحيث وصلت الكتب المدونة الرسمية التي أمر بها الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى مختلف البقاع؟ وكيف يمكن استثمار علم علل الحديث والمقولات النقدية الحديثية المتقدمة في إثبات تلك المرحلة واكتمالها أو نفي ذلك؟ وهو سؤال مختلف من سؤال مجرد وجود التدوين والاهتمام به، ففرق بين مجرد التدوين لأغراض رسمية أو شخصية، وبين انتشاره في الآفاق.

وتأتي عدة أسئلة فرعية تخدم فكرة ذلك السؤال الرئيسي، مثل سؤال بداية الاهتمام بهذه المرحلة وتعظيمها وتضخيمها في الدراسات المعاصرة، وسؤال الأسباب الدافعة للمعاصرين لذكر تلك المرحلة والتركيز عليها والاهتمام بها؟

وإنما تستثمر الدراسة علم علل الحديث –وتقصد به معناه الواسع الشامل لمقولات النقاد المتقدمين على الروايات والرواة- لأن المعروف أن النقد كان مصاحبا لمسارات الرواية في القرون الأولى، فلم يكن الرواة يُحدثون مسارا جديدا في الرواية إلا أحدث له النقاد مسارا في النقد، فتحاول الدراسة استكشاف أثر مسار التدوين في مقولات المتقدمين النقدية وكتبهم، ومثل هذه المقاربة في استثمار علم العلل كانت غائبة عموما في دراسات تاريخ الحديث، إذ كان النظر منصبا إلى تطور الرواية دون ملاحظة تطور النقد المصاحب لها، وأرى أن استثمار علم النقد والعلل يعود على بعض القضايا المسلمة في تاريخ الحديث بالإشكال، وهو ما تحاول هذه الدراسة إثباته من خلال البحث في مرحلة التدوين الرسمي المنتشر في الآفاق.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية مرحلة التدوين الرسمي، إذ لا يكاد كتاب يخلو من ذكرها وتعظيمها والعناية بها، وتأتي كذلك من أهمية إعادة النظر في تأريخ الرواية الحديثية مصحوبة بتاريخ النقد الحديثي المقارن للروايات، وبعيدا من حالة التلبس بالدفاع عن التراث أمام المناقشات الاستشراقية والحداثية، ليظهر الواقع على ما هو عليه دون تزيّد أو مبالغة.

ولا أعرف بحثا درس هذه المرحلة بالتفصيل والتدقيق فيها مقاربا إياها من جهة علم العلل والنقد الحديثي، ولعل أقرب دراسة لدراستي هي دراسة الأستاذ إحسان دلال وقد عنونها بـ: «الأولية في تدوين الحديث»[1]، وخلص فيها إلى نفي أن يكون الزهري أول من دون الحديث مثبتا ذلك لأبي بكر بن حزم، وذاكرا أن الزهري كتب كثيرا للخليفة هشام

1 نشرت في مجلة Edebali İslamiyat Dergisi, Cilt: 2, Sayı:4 (Kasım/2018)

بن عبد الملك لا للخليفة عمر بن عبد العزيز، وهي نتيجة جيدة هامة، لكن الأستاذ بقي في إطار وجود تدوين رسمي هام، ناسبًا إياه إلى أبي بكر بن حزم لا إلى الزهري، وهو ما أختلف معه فيه، ولذلك جاءت دراستي من مقاربة أخرى متعلقة بعلم العلل ونقد الروايات ومصير تدوين أبي بكر بن حزم، مشككة في أهمية المرحلة كلها على الوصف الذي جاء به المعاصرون من الانتشار والشمول، وهو ما لم تتعرض له دراسة الأستاذ إحسان.

واطلعت أخيرا على كتاب للأستاذ علي البيرق Ali Albayrak تحت عنوان Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin ويمكن ترجمته بـ: «مصادر البخاري وفؤاد سزكين» يناقش الباحث فيه أفكار الدكتور فؤاد سزكين في الكتابة والتدوين والتصنيف، ويخلص إلى نتائج هامة، لعل أهمها تدقيقه على مصطلح التدوين والكتابة وبيان الفرق بينهما[2] من خلال التعرض للروايات في الأمر الرسمي، نافيا أن يكون الزهري قد دون تدوينا رسميا بمعنى شمولي[3]، مدققا في روايات الأمر الرسمي تدقيقا جيدا، وقد خلصتُ إلى بعض النتائج التي خلص إليها، لكن مقاربتي كانت مختلفة من حيث إعمال علم العلل، ومن حيث التشكيك كذلك في وجود مرحلة التدوين الرسمي من حيث كونها مرحلة هامة ضخمة كما يصورها بعض المعاصرين وهو ما لم تتعرض له دراسة الأستاذ علي البيرق.

وقد جاءت الدراسة على المباحث الآتية:

1.نشأة فكرة مرحلة التدوين عند المعاصرين، وجذورها التاريخية.

2.علم العلل والنقد الحديثي وأثره في إعادة النظر حول مرحلة التدوين الرسمي.

3.التدوين الرسمي: إعادة النظر في المعنى ومديات الانتشار.

4.دوافع تضخيم المعاصرين لمرحلة التدوين الرسمي.

ثم أختم بالنتائج التي خرجت بها من خلال هذه الدراسة.

1.نشأة فكرة مرحلة التدوين عند المعاصرين، وجذورها التاريخية:

قسم المعاصرون مراحل تطور الكتابة في الحديث إلى ثلاثة: مرحلة الكتابة في صحف متفرقة، ثم مرحلة التدوين الرسمي، ثم مرحلة التصنيف، ولعل أول من أشار إلى هذا التقسيم دون ربطه ربطا مباشرا بعمر بن عبد العزيز هو فؤاد سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي[4].

وقد كانت قضية التدوين والكتابة -دون التعرض لهذه المراحل الثلاثة بدقتها- متداولة في بدايات القرن العشرين، حيث حفظت لنا مجلة المنار عدة مقالات تناقش هذه القضية، فمن تلك المقالات مقالة رفيق بك العظم تحت عنوان «التدوين في الإسلام» وقد نُشرت عام 1907م، ونَفَس المقالة دفاعي أمام الزعم القائل «إن المسلمين لم يدونوا هذه العلوم إلا في القرنين الثاني والثالث»[5]، فجاء التأكيد في هذه المقالة على كثرة الكتابة وانتشارها، ومن ذلك أن الزهري كتب «السنة في دفاتر أو كتب وُزعت على الأمصار بأمر عمر بن عبد العزيز»[6]، وعلق على تلك المقالة صاحب

2 Ali Albayrak, *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin* (Istanbul: M. Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları, 2020) 29-30

3 Ali Albayrak, *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin*, s.43-44

4 فؤاد سزكين، *تاريخ التراث العربي*، راجعه: عرفة مصطفى، سعيد عبد الرحيم، (السعودية: مركز الملك فيصل، 1991م)، 119/1.

5 محمد رشيد بن علي رضا، *مجلة المنار*، (القاهرة: مطبعة مجلة المنار، د. ت.)، 744/10.

6 رشيد رضا، *مجلة المنار*،749/10.

مجلة المنار الشيخ محمد رشيد رضا تعليقا طويلا، وذكر فيه أن المشهور أن أول من كتب الحديث هو الزهري، وأن سبب ذلك «أخذُ أمراءِ بني أمية عنه»[7].

ثم انتشرت مقالات جولدزيهر في التشكيك بالحديث كله في أوساط الباحثين في علوم الحديث، ومن تشكيكه تأكيده على الكتابة المتأخرة للحديث، وإنكاره لمقولة التدوين الرسمي له[8]، ونقل كلامه أحمد أمين مخالفا له في الشك في الخبر، موافقا له في أن التدوين لم يتمّ[9]، وتبعه محمود أبو رية[10]، وفي نقد كلام الأخير تنافس الباحثون في إثبات قضية التدوين الرسمي على يد عمر بن عبد العزيز، وآل الأمر إلى تضخميها تضخيما عاليا، بحيث صارت مرحلة فارقة في تاريخ الرواية.

ولعل من أوائل أولئك الشيخ مصطفى السباعي في كتابه «السنة النبوية ومكانتها في التشريع»، إذ شدد على أهمية تدوين عمر بن عبد العزيز[11]، ثم جاء الدكتور محمد أبو زهو فذكر أن ذلك كان من الواجب على عمر بن عبد العزيز، فقد «زال المانع وتوفرت الدواعي»، فأصدر أمره إلى علماء الآفاق، وأن الزهري كان له «فضيلة السبق في تدوين السنن»[12]، وزاد أن ذلك الجمع كان يتبع «وحدة الموضوع، فهم يجمعون في المؤلف الواحد الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد كالصلاة مثلا يجمعون الأحاديث الواردة فيها في مؤلف واحد، وهكذا الصوم والزكاة والطلاق وهلم جرا»[13].

ثم تطور الأمر عند بعض الباحثين فجعلها الدكتور أكرم ضياء العمري والدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وعبد الباسط مزيد «محاولة شاملة»[14]، وأنها «كانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء»[15]، وذلك رغبة من الخليفة أن «تكون مجموعة في مصنفات يستفيد منها المسلمون»[16] وتابعهم على ذلك الدكتور حارث الضاري والدكتور مطر الزهراني فصيّراها «مرحلة تدوين شامل»[17]، وأطلق عليها الدكتور نور الدين عتر «التدوين العام»[18]، وسماها الدكتور محمد عجاج الخطيب والدكتور نور الدين عتر والشريف حاتم والدكتور أحمد عمر هاشم وسالم البهنساوي «التدوين الرسمي» إذ كانت بأمر عام من الدولة[19].

أما مضمون ذلك التدوين فقد اقترح بعض الباحثين أنه كان «عبارة عن جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب العلم مؤلف قائم به، فكتاب للصلاة مثلاً، وآخر للصوم، وهكذا وكل

---

7 رشيد رضا، *مجلة المنار*، 754/10، وفي التعليق ذكر لبعض المقالات الهامة في موضوع التدوين والمناقشات المبكرة فيه في بدايات القرن العشرين مثل مقالة عبد الحميد أفندي الزهاوي وغيرها.

8 انظر: أجنتس جولدتسيهر، *دراسات محمدية*، ترجمة: الصديق بشير نصر، (لندن: مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، 2009م)، 287/2-289.

9 أحمد أمين، *ضحى الإسلام*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م)، 106/2.

10 محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*، (مصر: دار المعارف)، 232-233.

11 مصطفى بن حسني، السباعي، *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1982م)، 104-105.

12 محمد محمد أبو زهو، *الحديث والمحدثون*، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1984م)، 127-128.

13 محمد أبو زهو، *الحديث والمحدثون*، 128.

14 أكرم بن ضياء، العمري، *بحوث في تاريخ السنة المشرفة*، (بيروت: دار بساط، 1984م)، 232، رفعت بن فوزي عبد المطلب، *توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته*، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1981م)، 66، عبد الباسط مزيد، *منهاج المحدثين*، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م)، 209.

15 أكرم ضياء العمري، *بحوث في تاريخ السنة المشرفة*، 232. وانظر: حارث سيلمان الضاري، *الإمام الزهري وأثره في السنة*، (العراق: مكتبة بسام، 1985م)، 299.

16 عبد الباسط مزيد، *منهاج المحدثين*، 209.

17 حارث سليمان الضاري، *الإمام الزهري وأثره في السنة*، 299، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر، الزهراني، *تدوين السنة*، (السعودية: دار الهجرة، 1996م)، 86.

18 نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*، (سوريا: دار الفكر، 1981م)، 49.

19 محمد عجاج الخطيب، *السنة قبل التدوين*، (بيروت: دار الفكر، 1980م)، 323، نور الدين عتر، *منهج النقد*، 58، الشريف حاتم، *المنهج المقترح*، (السعودية: دار الهجرة، 1996م)، 36. أحمد عمر هاشم، *كتابة السنة*، (السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ت.)، 49، سالم البهنساوي، *السنة المفترى عليها*، (القاهرة: دار الوفاء، 1989م)، 46.

مؤلف من هذه المؤلفات تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه، ومختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين»[20]، وأن الأئمة بعده تناولوا رسالته، «وأخذوا يكمِّلون ما بدأه فقد كان عمل الزهري بمنزلة حجر الأساس لتدوين السنة في كتب خاصة، ولكي يوضح الإمام الزهري هذا العمل، ويَسْلم أساس البناء للجيل الذي سيأتي بعده. كان يخرج لطلابه الأجزاء المكتوبة ليروووها عنه».

وجُلُّ هؤلاء العلماء يَرجِعون في هذه الفكرة إلى عدة نصوص:

الأول: ما جاء عن عمر بن عبد العزيز من أمره بجمع الحديث، وهو ما اتفقت عليه الروايات، ولكنها اختلفت في تعيين من توجه إليه الأمر على عدة روايات:

الأولى: أن المأمور بذلك هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وكان قاضي المدينة في عهد عمر بن عبد العزيز، ولم يكن في المدينة يومئذ أحد أعلم بالقضاء منه[21]، وقد جاء ذلك في عدة روايات، منها الرواية المشهورة عن عبد الله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبحديث عمرة، فإني قد خشيت دروس العلم وذهابه»[22].

الثانية: أن المأمور بذلك هو «أهل المدينة»، فعن عبد الله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز، إلى أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبوه فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله»[23].

الثالثة: أن المأمور بذلك علماء الآفاق، فعن عبد الله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه واحفظوه؛ فإني أخاف دروس العلم، وذهاب العلماء»[24].

الرابعة: أن المأمور بذلك كان ابن شهاب الزهري، فعن سعيد بن زياد مولى الزبيريين قال: سمعت ابن شهاب يحدث سعد بن إبراهيم قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا»[25].

فهذه روايات أربعة، كلها متعلقة بأمر رسمي من الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع الحديث، ولكنها مختلفة في المأمور بذلك.

الثاني: نصوص العلماء التي تقتضي أن ابن شهاب الزهري هو أول من دوّن الحديث، وأهم نص في ذلك نص طالبه الإمام مالك في قوله: «أول من دون العلم ابن شهاب»[26]، وكذلك نص الدراوردي، ثم يأتي نص الحافظ ابن حجر: «وأول من دوَّن الحديث: ابن شهاب الزُّهْري على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد»[27].

الثالث: بعض المنقولات عن الزهري التي قد تفيد وقوع التدوين وانتشاره، مثل قصة إسحاق بن راشد لما قدم على الري فجعل يحدث عن الزهري فسئل: «أين لقيت الزهري؟ قال: لم ألقه! قال: فما هذه الأحاديث؟ قال: مررت

---

20 أحمد عمر هاشم، *كتابة السنة*، 36، وانظر: حارث سليمان الضاري، *الإمام الزهري وأثره في السنة*، 300، حيث خمّن تحسينا للظن بأن الزهري دون كتابه مرتبا ففيه تأليف منهجي مرتب.

21 انظر: أبا عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، البخاري، *التاريخ الكبير*، جزء الكنى، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.)، 10/9.

22 أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، الدارمي، *السنن*، مج: حسين سليم أسد الداراني، (السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، 2004م) 431/1، (504)

23 الدارمي، *السنن*، 431/1، (505).

24 أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم، *تاريخ أصبهان*، مج: سيد كسروي حسن، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م)، (366/1).

25 أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، مج: أبو الأشبال الزهيري، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1994م)، 331/1.

26 ابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 331/1، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم، *حلية الأولياء*، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1996م)، 363/3.

27 أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر، *فتح الباري*، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، 208/1.

ببيت المقدس فوجدت كتابا له»[28]! ومثل الرواية التي تذكر أن القاضي سلمة بن عمرو نقل من خط الزهري، وفي رواية عند ابن عساكر «وجدت في جراب الزهري»[29]، مما يعني به ميراث الزهري، وكذلك رواية الوليد بن محمد الموقري لكتب الزهري في دمشق. وهي الكتب التي كان يرى بعض النقاد أنها «من نسخ الزهري من الديوان»[30].

ويرى بعض الباحثين أن هذه الروايات تفيد أن الإمام الزهري كان قد واصل مهمة جمع السنة وتدوينها المعززة بالمحاولة الشاملة على عهد عمر بن عبد العزيز «وأتمها باستمراره على ذلك بعد تلك المحاولة الموفقة»[31].

فهذا أهم ما رأيت المعاصرين يستدلون به على أن مرحلة التدوين الرسمي كانت مرحلة شاملة منتشرة في الآفاق.

2.علم العلل والنقد الحديثي وأثره في إعادة النظر حول مرحلة التدوين الرسمي:

يمكن أن يستثمر علم العلل في إعادة النظر في تأريخ مرحلة التدوين الرسمي من جهتين:
الأولى: دراسة الروايات التي تذكر انتشار التدوين دراسةً مبنية على علم العلل للخروج منها بروايات موثوقة واضحة.
الثاني: دراسة أثر هذا التدوين الرسمي العام في المقولات النقدية المتقدمة وكتب العلل.

2. 1. روايات التدوين وعلم العلل:

ظهر مما سبق أن مرحلة التدوين الرسمي عند المعاصرين اتجهت إلى أطراف عدة: أبي بكر بن حزم، والزهري وأهل المدينة والآفاق، وتقدّم أن المعاصرين جعلوها مرحلة ضخمة هامة في تاريخ الحديث، والذي أراه أن غياب علم العلل والنقد عن تلك الروايات عند المعاصرين أوقعهم في إطلاقات واسعة تحتاج تدقيقا وتأملا، إذ لم يدقّق أحد في صحة الروايات ودقتها، ووجوه الترجيح بينها على ما هو معروف من علم النقد والعلل، ويمكن تفصيل ذلك بحسب الروايات على النحو الآتي:

2. 1. 1. انتشار التدوين في الآفاق:

أكد عددٌ من الباحثين المعاصرين على انتشار التدوين في الآفاق اعتمادا على الرواية المتقدمة، وهو دليلهم للتدوين الشامل[32]، وبنوا على هذه الرواية أن العلماء امتثلوا لهذا الأمر «وجدوا في جمع السنن، ومن أوائل من قاموا بذلك الإمام ابن شهاب الزهري»[33]، وجعلها الحجوي الفاسي أحد أمرين من أوامر عمر بن عبد العزيز «أثَّرا على الفقه كثيرًا بالرقي العظيم» إذ به «بدأ تدوين الحديث الذي هو المادة الواسعة للفقه»[34].

وقد جاءت الإشكالية في فكرة الأمر الرسمي إلى الآفاق من إشكالية غياب النقد المبني على علم العلل للروايات، فإن بعض الباحثين المعاصرين جعلوا روايات الأمر الرسمي كأنها أوامر متعددة، فمرة يأمر عمر بن عبد العزيز علماء الآفاق بالتدوين، وأخرى يأمر أهل المدينة وثالثة يأمر فيها أبا بكر بن حزم[35]، مع أن مخرج هذه الروايات واحد،

---

28 انظر: أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، الحاكم، *معرفة علوم الحديث*، مح: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1977م)، 110.

29 أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، مح: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر، 1995م)، 106/22.

30 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1953م)، 15/9.

31 حارث سليمان الضاري، *الإمام الزهري وأثره في السنة*، 297. وانظر توسعا عاليا في الاستشهاد بها عند: محمد بنكيران، *تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة*، (السعودية: مجمع الملك فهد...)، 10 فما بعدها.

32 انظر: رفعت بن فوزي عبد المطلب، *توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته*، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1981م)، 66.

33 رفعت بن فوزي عبد المطلب، *توثيق السنة*، 66، وانظر: نصوص صبحي الصالح في *علوم الحديث ومصطلحه*، (بيروت: دار العلم للملايين، 1959م)، 44-45، ومحمد عجاج الخطيب، *السنة قبل التدوين*، 329، وعبد المجيد محمود، *الاتجاهات الفقهية*، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1979م)، 69.

34 الحجوي الفاسي، *الفكر السامي*، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م)، 401/1.

35 انظر: محمد عجاج الخطيب، *السنة قبل التدوين*، 329.

وهو عبد الله بن دينار، فتؤول حينها إلى أن تكون رواية واحدة لا بد من إعمال النقد الحديثي فيها بطريق العلل والمقارنة بين المرويات، وأضعف تلك الطرق هو رواية إرسال عمر بن عبد العزيز الأمر إلى الآفاق، وهذا بيان الروايات:

مدار الروايات عن عمر بن عبد العزيز هو عبد الله بن دينار (ت 127هـ)، وهو شاهد عيان على تلك المرحلة، وروي عنه من طريقين:

الطريق الأول: يرويه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وفيه أن الأمر متوجه إلى أبي بكر بن حزم، وعلى ذلك اتفق جميع الرواة عن يحيى وفيهم كبار الحفاظ من أمثال سفيان بن عيينة[36]، ويزيد بن هارون[37] ومالك بن أنس[38]، وغيرهم من الثقات من أمثال أبي ضمرة: أنس بن عياض[39].

الطريق الثاني: يرويه عنه عبد العزيز بن مسلم، وجاء عند أكثر الرواة عنه أن الأمر متوجه إلى أهل المدينة، مثل يحيى بن حسان[40]، وعبد الله بن معاوية[41]، أبو عمر الضرير[42]، وعفان بن مسلم[43]، وشيبان[44]، وجاء عن العلاء بن عبد الجبار عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار أن الأمر متوجه إلى أبي بكر بن حزم، واختار البخاري هذه الرواية[45]، وهو ما يوافق الروايات لكبار الثقات عن يحيى بن سعيد عن ابن دينار.

وشذ عن هذا كله رواية لدرهم بن مظاهر عن عبد العزيز بن مسلم عن ابن دينار وفيها أن الأمر متوجه إلى الآفاق، وهي الرواية التي اعتمد عليها المعاصرون.

ولا توجد هذه الرواية عن درهم إلا في كتاب أبي نعيم الأصفهاني تاريخ أصفهان، من طريق إسماعيل بن عبد الله عنه[46]، ولكن الرواية ذاتها عند أبي الشيخ في طبقات المحدثين بأصفهان من طريق يحيى بن مطرف عن درهم بن مظاهر بالإسناد نفسه، وفيها أن الأمر متوجه إلى عدي بن أرطاة[47].

ومع هذا الخلاف على درهم في تعيين من توجه إليه الأمر، فإن درهما يخالف في هذه الروايات جماعة من الثقات عن عبد العزيز بن مسلم كلهم ذكروه بلفظ «أهل المدينة» أو بلفظ «أبي بكر بن حزم»[48]، فلو كان ثقة لكانت الرواية شاذة، والحال أنه ليس بثقة معروف، إذ لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، بل كأنه غير معروف بالرواية فلم يُذكر

---

36 انظر: أبا عبد الله أحمد بن محمد، ابن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال*، مح: وصي الله بن محمد عباس، (السعودية: دار الخاني، 2001م)، 150/1، (50)، وأبا بكر أحمد بن أبي خيثمة، *التاريخ الكبير*، مح: صلاح بن فتحي هلال، (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2006م)، 272/2، (2855).

37 انظر: محمد بن سعد بن منيع الزهري، ابن سعد، *الطبقات*، مح: علي محمد عمر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001م)، 332/2، (2752).

38 أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك، *الموطأ برواية محمد بن الحسن*، مح: عبد الوهاب عبد اللطيف، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، 330، (936)، ولكنه لم يذكر عبد الله بن دينار، وكأنه على عادة مالك في إسقاط راو.

39 انظر: أبا يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، الفسوي، *المعرفة والتاريخ*، مح: أكرم ضياء العمري، (السعودية: مكتبة الدار، 1410هـ)، 442/1، الدارمي، *السنن*، 431/1، (504)، وأبا بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، *تقييد العلم*، مح: يوسف العش، (بيروت: إحياء السنة النبوية، د. ت.)، 106.

40 الدارمي، *السنن*، 431/1، (505).

41 أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج، المروزي، *السنة*، مح: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1988م)، 31، (96)، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، الرامهرمزي، *المحدث الفاصل*، مح: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، 1984م)، 373-374.

42 الرامهرمزي، *المحدث الفاصل*، 373-374.

43 الخطيب البغدادي، *تقييد العلم*، 106.

44 الخطيب البغدادي، *تقييد العلم*، 106.

45 أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، البخاري، *الصحيح*، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، 2001م)، 31/1.

46 أبو نعيم، *تاريخ أصبهان*، 366/1.

47 أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر، أبو الشيخ الأصبهاني، *طبقات المحدثين*، مح: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م)، 189/2-190.

48 لم أجد من دقق في هذه الروايات من المعاصرين إلا الأستاذ علي البيرق في كتابه Ali Albayrak, *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin*, s.35 وكان تدقيقا جيدا، وخلص إلى ما خلصت إليه من ضعف رواية درهم.

في كتب الجرح والتعديل ولم أقف له على رواية، إلا ما ذكر في ترجمته في تاريخ أصفهان، ولما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام اقتصر على ذكر فضله وعباداته، وأنه حج ثلاثين حجة ثم قال: «ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه»[49].

وعلى ذلك فإن ذكر الآفاق -إن صح عن درهم- شاذ مخالف للثقات الذين ذكروا عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار أهل المدينة، فلا يصح اعتماد المعاصرين عليها وبناء أفكار واسعة على رواية شاذة معلولة.

2. 1. 2. انتشار التدوين في أهل المدينة وأبي بكر بن حزم:

ظهر مما سبق من تخريج الرواية أن رواية عبد العزيز بن مسلم عن ابن دينار تذكر أن الأمر كان متوجها إلى أهل المدينة في أكثر الرواة عنه، وأن رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن دينار تذكر أبا بكر بن حزم من أهل المدينة وتخصه بذلك الأمر، ويحيى بن سعيد أوثق من عبد العزيز بدرجات فتقدم روايته عليه[50]، لا سيما مع الاختلاف الحاصل عن عبد العزيز، فقد رواها بعض الرواة عنه مثل رواية يحيى بإثبات أبي بكر بن حزم، وهو ما اختاره البخاري، فكأن ذكر أبي بكر بن حزم هو أقوى ما في الروايات.

ومع ذلك فإن صحّت رواية عبد العزيز بن مسلم في ذكر أهل المدينة فإنها تحمل عليه، دون أن يكون أمرا عاما لجميع علماء المدينة[51]، لا سيما مع ذكر عمرة بنت عبد الرحمن في روايته واختصاصه بها.

ويؤكد أن الأمر كان متوجها إلى أبي بكر بن حزم أن العلماء كانوا يسألون أبناءه عن تلك الكتب وحالها كما سيأتي.

2. 1. 3. تدوين الزهري الرسمي:

بقيت رواية واحدة تذكر أن أمر الخليفة كان متوجها إلى الزهري، وهي رواية يتيمة وحيدة جاءت من طريق سعيد بن زياد قال: سمعت ابن شهاب يحدث سعد بن إبراهيم قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا»[52]، وعليها اعتمد المعاصرون في إثبات تدوين الزهري الرسمي المنتشر في الآفاق، وأرى أن هذه الرواية ليست بالقوية لأنها لم تأت إلا من طريق سعيد بن زياد مولى الزهريين وليس بالراوي المعروف، فليس فيه جرح ولا تعديل، فقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتبهم ولم يذكروا فيه شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات على عادته في ذكر من سكت عنهم البخاري وأبو حاتم[53]، فلا يعتمد عليه في روايةٍ مثل هذه كل الاعتماد، لا سيما أنه لا ذكر للزهري في شيوخه ولا لمعن بن عيسى -الذي يروي عنه هذه الرواية- في طلابه[54]، ولم يذكر مثل هذا النص الهام الذي بنيت عليه تلك الفكرة الضخمة إلاه.

وأما ما جاء من نص مالك والدراوردي في إثبات أولية الزهري في التدوين فلا يثبتان أساسا، لأنهما مرويان

---

49 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، *تاريخ الإسلام*، مح: بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م)، 569/5.

50 انظر ترجمة يحيى عند ابن حجر، *تهذيب التهذيب* 222/11، وقارن بترجمة عبد العزيز بن مسلم 356/6.

51 بعد كتابة ما تقدم رأيت الأستاذ عليا البيرق قد خلص إلى النتيجة ذاتها، وأن الأمر كان لأبي بكر بن حزم بخصوص وتصرف بعض الرواة فيه فجعلوه لأهل المدينة. انظر:

Ali Albayrak, *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin*, s. 36.

52 ابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 331/1.

53 ذهب الأستاذ إحسان دلال في بحثه *الأولية في التدوين*، 170، إلى أن الرواية ضعيفة لأن سعيدا مجهول الحال، فلا يعتمد عليه، وهو رأي وجيه، وإن كنت أحتاط من التصريح بذلك لعدم وجود نص متقدم لا سيما أن أبا الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر، لما ذكره في *تقريب التهذيب*، مح: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، 1986م)، 236، (2311)، قال فيه: «مقبول»، على عادته فيمن ينفرد ابن حبان بذكرهم في الثقات ولم يذكر فيهم جرحا.

54 انظر: البخاري، *التاريخ الكبير*، 473/3، ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، 22/4، أبا الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزي، *تهذيب الكمال*، مح: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م)، 441/10، أبا الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1325ه)، 32/4، أبا حاتم محمد بن حبان بن أحمد، ابن حبان، *الثقات*، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1973م)، 356/6.

من طريق محمد بن الحسن بن زَبالة، وهو متهم بالكذب، قال الحافظ: «كذبوه»[55]. وفي رواياته عن مالك خاصة، قال الحاكم: «يروي عن مالك والدراوردي المعضلات»[56]، ولما ذكر الحافظ ابن رجب هذا النص عن مالك في سياق الكلام على أول من دون وصنف قال: «ومحمد بن الحسن كأنه ابن زبالة لا يعتمد عليه»[57].

وأما نص ابن حجر في أولية تدوين الزهري فإنه لم يعبّر عن الحالة العامة التي يعبّر عنها المعاصرون، إذ جعل المعاصرون ذلك التدوين مرحلة فارقة شاملة بخلاف نص ابن حجر الذي يتحدث فيه عن مجرد أولية، لا عن مرحلة منتشرة في الآفاق، فضلا عن كون كلام ابن حجر معارضا بما يأتي من نصوص عبد الرزاق -وهو شاهد عيان- وأحمد بن حنبل والدارقطني والرامهرمزي والخطيب البغدادي وغيرهم، فلا يسلّم أساسا لابن حجر.

وأما بعض الروايات التي تقدمت واستشهد بها بعض المعاصرين على انتشار تدوين الزهري في الأمصار فلا يمكن الاحتجاج بها، أما قصة إسحاق بن راشد فلا دلالة فيها على أن هذا الكتاب كان من كتب الزهري الرسمية التي بعث بها إلى الأمصار، إذ لا بد لتلك الكتب أن تكون معروفة مشهورة بين الناس، لا أن يجدها أحد الرواة الذين يمرون ببيت المقدس، وأهم من هذا أن إسحاق بن راشد ثقة إلا في الزهري، ففي حديثه عنه بعض الوهم والاضطراب، وقد قال ابن معين: «إنه ليس في الزهري بذاك، وفي غيره ليس به بأس!»، وسئل عنه ابن خزيمة فقيل له: «إسحاق بن راشد الذي يروي عن الزهري، فقال: لا يحتج بحديثه»، وقال فيه الدارقطني: «تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا: إنه وجد في كتابه، والقول عندي قول مسلم فيه»[58]، وهي إشارة من الدارقطني إلى أن البخاري قد أخرج له عن الزهري وأن الدارقطني لا يميل إلى ذلك، وقد تتبعت أحاديثه عن الزهري في البخاري وهي أربعة أحاديث، كلها في المتابعات، لا في الأصول، فانتفى بذلك الإشكال، وأشد من كل هذا قول الذهلي -وهو المتخصص في علل حديث الزهري- بعد أن ذكر جملة من الرواة الذين في بعض حديثهم اضطراب عن الزهري قال: «والنعمان وإسحاق بن راشد الجزريان أشد اضطرابا من أولئك»[59].

وأما قصة القاضي سلمة بن عمرو وأنه نقل من خط الزهري، فليس في الأمر دلالة على التدوين الرسمي الواسع، وجل ما فيه إثبات كتابة للزهري، وهو أمر معروف مشهور كما سيأتي، لكن الإشكال في هذا الراوي والرواية التي يذكر فيها نقله من خط الزهري، إذ هي رواية معلولة، ولم يرو سلمة هذا عن الزهري إلا حديثين، كلاهما معلول، ولم يكن معروفا بالرواية[60].

وأما ما ذُكر من رواية الوليد بن محمد الموقري (ت 182هـ) لكتب الزهري في دمشق وأنها من نسخه من الديوان، فإن النقاد ذكروا أن الموقري يروي عن الزهري العجائب كما قال الإمام أحمد، وأنه كذاب كما قال يحيى بن

---

55 ابن حجر، *تقريب التهذيب*، 474، (5815).

56 ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، 117/9، (160).

57 أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ابن رجب، *شرح العلل*، مح: همام عبد الرحيم سعيد، (الأردن: المنار، 1987م)، 342/1. وانظر تفصيلا زائدا في تضعيف نسبة التدوين إلى الزهري عند إحسان دلال، *الأولية في التدوين*، 168-173.

58 انظر هذه الأقوال عند أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، مح: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر، 1995م)، 213/8-214.

59 أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد، الباجي، *التعديل والتجريح*، مح: أبو لبابة حسين، (السعودية: دار اللواء، 1986م)، 376/1، (81).

60 لم أجد لسلمة هذا ترجمة إلا عند ابن عساكر في تاريخ دمشق 105/22، ولم أجد له إلا روايتين عن الزهري إذ روى حديث الصدقات عنه عن أنس، ، ولم يخرجه إلا الدارقطني في أطراف الغرائب 184/2، ولم يرو عنه إلا يحيى بن حمزة عن أبيه وتفرد به، ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من هذا الطريق، والحديث حديث ثمانة عن أنس، انظر علل الدارقطني 231/1، والحديث الثاني ما رواه الطبراني في الأوسط 19/1 من طريق مسلمة (كذا في الطبراني، وفي تاريخ دمشق سلمة) بن عمرو القاضي قال: وجدت في ديوان الزهري بخطه قال: حدثني نافع، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أتى منكم الجمعة فليغتسل»، وهو معلول إذ لم يروه بهذا الإسناد عن الزهري إلا مسلمة، وجميع أصحاب الزهري رووه عنه عن سالم عن ابن عمر، والمعروف أن الزهري لا يروي عن نافع.

معين[61]، وقال ابن حبان: «روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط»[62]، ولولا أن بعض الباحثين استشهد به على سعة انتشار كتب الزهري لما ذكرته في الأمثلة[63].

2. 2. أثر مرحلة التدوين الرسمي في النقد الحديثي وكتب العلل:

لعل من أهم الظواهر في تاريخ الرواية الحديثية ما يلاحظ من أن تطور الرواية لم ينفك في جميع مراحله عن تطور النقد الحديثي المصاحب له، وأي مسار يجدّ في الرواية فإن نقاد الحديث يخترعون أدوات نقدية مناسبة له، فلما انتشر التدليس في البصرة -على سبيل المثال- دقق شعبة على الرواة المدلسين تدقيقا عاليا، ولما ظهرت إشكالية رفع الموقوفات أو وصل المرسلات تنبه لها النقاد وانتقدوها بما يناسبها[64]، فلم يجدّ مسار في الرواية إلا وصاحبه مسار في النقد.

فيُشكل على انتشار مرحلة التدوين الرسمي عدم وجود آثار لها في النقد الحديثي المعاصر لتلك المرحلة وما بعدها في كتب العلل والنقد.

ويتأكد هذا الإشكال من جهات:

أولا: أن المدّعى أن التدوين كان شاملا ضخما واسعا منتشرا في الأمصار، فهو مسار هام عظيم في تاريخ الرواية الحديثية كما يصوره كثير من المعاصرين، ومع ذلك أغفلت كتب النقد الحديثي التي كانت تتبع كل كلمة وحرف ذلك المسار.

ثانيا: أن القائمين على هذا المسار كانوا كبار العلماء والرواة في زمانهم، وأعظمهم الزهري وهو ممن يجمع حديثه ويعتنى به لأهميته ومركزيته في الرواية، ومع ذلك لا ذكر لأي كتب رسمية مشهورة له في كتب النقد.

ثالثا: أن العلماء قسموا الرواة عن الزهري إلى طبقات للترجيح بين رواياتهم إذا اختلفوا في ضبط ألفاظ حديثه، فكان منهم في الطبقة الأولى كبار الحفاظ والأئمة من أمثال: مالك، وسفيان بن عيينة، وعقيل، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وعبيد الله بن عمر، وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم[65]، وكان هؤلاء الكبار يختلفون عن الزهري، ومع ذلك لم يرجح أحد النقاد رواية على رواية لكونها موافقة لما انتشر من تدوين الزهري في الأمصار، فلو كان التدوين مرحلة هامة لوجدنا له ذكرا في مثل هذا مع شدة حاجة النقاد إلى مثله، فهو مصدر موثوق مشهور واضح من تدوين الزهري. وقد استقرأت أكثر الأحاديث المعلولة التي رواها الزهري وذكرها ابن أبي حاتم في كتاب العلل، وكانت مئات الأحاديث، فلم أجد حديثا واحد يذكر فيه أبو حاتم أو أبو زرعة تدوينا للزهري أو كتابة له مستعملا إياها في التأكد من ضبط حديث الزهري، لا سيما عند اختلاف الثقات عليه، وإنما وجدته في مواضع يفضل الراوي على غيره بقوة حفظه وملازمته للزهري[66]، وفي أخرى يفضل الراوي لسماعه من الزهري مرتين مرة بالإملاء ومرة بالسماع[67]، وفي نص هام يفضل مالكا وابن عيينة على يونس وعقيل في رواية، لأن مالكا وابن عيينة أحفظ، فيدقق عليه ابنه متسائلا عن ذلك التفضيل قائلا: إن عقيلا ويونس «أصحاب الكتب»، فيجيب: «مالك صاحب كتاب وصاحب حفظ»[68]، ويمكن كذلك مراجعة

---

61 انظر: ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، 15/9.

62 أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد، ابن حبان، *المجروحين*، مح: محمود إبراهيم زايد، (سوريا: دار الوعي، 1396هـ)، 77/3، (1132).

63 محمد بنكيران، *تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة*، ص 10 فما بعدها.

64 انظر تفصيل هذه الفكر نظريا وعمليا عند: صنوبر، أحمد، *من مراسيل مالك إلى متصلات البخاري، دراسة نقدية لنظرية شاخت في النمو العكسي للأسانيد*، (عمّان: أورقة، 2020م)، 88-191، وهو مطبوع ضمن كتاب نظرية النمو العكسي للأسانيد عند المستشرقين، دراسات حديثية نقدية.

65 انظر: ابن رجب، *شرح العلل*، 613/2.

66 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم، (ت 327هـ)، *العلل*، مح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (السعودية: مطابع الحميضي، 2006م)، 410/3، (970)، وفيه يقول في ترجيح رواية لمعمر عن الزهري: «ومعمر كان ألزم للزهري».

67 ابن أبي حاتم، *العلل*، 389/6.

68 ابن أبي حاتم، *العلل*، 489/1.

عشرات العلل التي يرجح فيها الدارقطني بين روايات أصحاب الزهري، وليس فيها إلا الترجيح بناء على الأكثر والأحفظ وكثرة الملازمة، لا على ما كان في تدوين الزهري وفي كتبه[69].

هذا كله مع أن النقاد كانوا يرجّحون ما كان في مصنفات الأئمة من أتباع التابعين على ما لم يكن فيها، وبعض هؤلاء الأئمة من طلاب الزهري نفسه، وتوفوا بعده بحوالي عشرين إلى ثلاثين سنة، مما يعني أن العهد متقارب جدا، فمنهم الإمام ابن جريج، أحد أعظم طلاب الزهري، وشيخ الحديث والفقه في مكة، رجح النقاد رواية له لأن الإمام سفيان الثوري (ت 161هـ) اطلع عليها في كتابه، فرجحوها على غيرها من الروايات الناقصة[70]. وفي موضع آخر يعلل الإمام أحمد بن حنبل رواية فيها ذكر ابن جريج فيقول: «كتب ابن جريج مدونة فيها أحاديثه... فلو كان محفوظا عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته»[71]. بل إنهم في بعض المواضع يقارنون بين رواية ابن جريج وروايات غيره فيرجحون غيره عليه ولو صرحوا بأنها ثابتة في كتابه[72]!

والحال ذاتها في مصنفات حماد بن سلمة، إذ يقول الدارقطني: «ولا يثبت هذا الحديث، لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات»[73]. ومثله سعيد بن أبي عروبة، فقد قال أبو حاتم الرازي في حديث استنكره مع أنه من رواية سفيان بن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة: «لو كان صحيحا، لكان في مصنفات ابن أبي عروبة»[74]، وكذلك إبراهيم بن سعد (ت 183هـ)، فقد سئل الإمام أحمد عن حديث له فقال: «ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل»[75]. والنصوص في تلك الحقبة في هذا المعنى كثيرة.

وإنما أعني من هذا أن تدوين الزهري -وهو الإمام العلم الكبير الذي يختلف طلابه عنه في الروايات كثيرا- لو كان على ما يصفه بعض المعاصرين من أنه مرحلة فارقة في تاريخ الرواية لوجدنا شيئا ولو قليلا جدا من مقولات عن تلك الكتب، ليرجح بها العلماء رواية على رواية عند الزهري، لكن لا يوجد شيء من هذا -فيما أرى- مما يجعل تضخيم المعاصرين لتدوين الزهري الرسمي وانتشاره في الآفاق في غير محله.

ومن هنا أرى أن ذلك الأمر لو كان موجها لبعض الرواة المغمورين ممن لم ينتشر حديثهم في الأمصار لأمكن أن يكون له نوع وجه، لكن تعلّقه بكبار الرواة الذين اشتهر حديثهم في الأمصار الإسلامية موجب -ولا بد- من الاعتناء به والتنبيه عليه أكثر، ولذلك فإن النقاد لم يتعرضوا لصحيفة همام بن منبه بالنقد مثلا، فإن صحيفة همام إنما رويت من طريق معمر بن راشد الصنعاني (ت 154هـ) فقط، فليست صحيفة مشهورة، ولم يكن همام ممن يُجمع حديثه، إذ لم يرو عنه إلا بعض الرواة، بخلاف الزهري، فقد أكثر عنه الأئمة كما تقدّم، وفضلا عن ذلك فلم يرو الصحيفةَ عن معمر عن همام إلا عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ)، ومنه انتشرت، وما إن انتشرت حتى بدأ نقدها، فقد انتقد بعض أحرف فيها الإمامان أحمد وابن معين ، وهما من طلاب عبد الرزاق[76]، وهو ما يعني أن النقد حاضر متحفّز.

---

69 انظر عشرات الأحاديث التي اختلف على الزهري فيها في مسند أنس، وليس فيها أي ذكر للكتابة أو التدوين، انظرها عند أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد، الدارقطني، (ت 385هـ)، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، مح: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1427هـ)، 12/165-206، وانظر كذلك عددا من الأحاديث التي يرويها الزهري عن عروة عن عائشة في *العلل*، 15/10-35، وليس فيها أي ذكر للكتابة، وانظر غيرها في *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، مح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (السعودية: دار طيبة، 1985م)، 7/41، 8/13، 9/194، 213، 224، 381.

70 ابن أبي حاتم، (ت 327هـ)، *العلل*، 6/163-166، (2416).

71 ابن أبي حاتم، *العلل*، 4/27، (1224).

72 الدارقطني، *العلل*، 12/212، (2631).

73 الدارقطني، *العلل*، 5/345، (940)، وانظر: 12/246، فيما يتعلق بكتب سعيد بن أبي عروبة كذلك.

74 ابن أبي حاتم، *العلل*، 1/488، (60).

75 أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة، *المنتخب من علل الخلال*، مح: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2012م)، 129، (89).

76 حديث النار جبار، عند أبي عقبة همام بن منبه، همام بن منبه، *الصحيفة*، مح: علي حسن علي عبد الحميد، (بيروت: المكتب الإسلامي، عمّان: دار عمار، 1987م)، 63، (137)، وقد انتقده أحمد نقدا شديدا، فقال: «حدث عبد الرزاق حديث أبي هريرة: «النار جبار» إنما هو: «البئر جبار» وإنما كتبنا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين كتبوا عنه، سنة ست ومئتين، إنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلقن، فقبله، ومر فيه»، انظر: إسحاق بن إبراهيم، ابن هانئ، *سؤالات ابن هانئ للإمام أحمد*، مح: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (مصر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2013م)، 466، (2101)، وهو دال على أن الروايات كلها كانت تحت سيطرة

رابعا: أن نصوص علماء العلل الذين أرخوا لمراحل الرواية لم تذكر شيئا عن مرحلة تدوين رسمي هامة في بدايات القرن الثاني، ولا تكاد هذه المرحلة -على ما توصف من ضخامة- تعرف قبل القرن العشرين، وجل النقاد يقفون عند مرحلتين فارقتين، هما: مرحلة الحفظ والكتابات الشخصية، ومرحلة التصنيف على أيدي أتباع التابعين.

وعندي أربعة نصوص هامة أساسية في تأكيد هذه الفكرة:

النص الأول: وصف الحافظ الخطيب البغدادي لتطور الكتابة، حيث قال في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي»: «ولم يكن العلم مدونا أصنافا ولا مؤلفا كتبا وأبوابا في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم، واختلف في المبتدئ بتصانيف الكتب والسابق إلى ذلك فقيل: هو سعيد بن أبي عروبة، وقيل: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج»[77].

فكأن قضية التدوين لم تشغل حيزا هاما في نظرة الخطيب البتة، ويُلحظ أنه انتقل من زمن الصحابة والتابعين -والزهري في التابعين- إلى مرحلة التصانيف مباشرة.

النص الثاني: ذكر الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام» تحت عام 143هـ نصا هاما قال فيه: «وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك «الموطأ» بالمدينة، وصنف ابن إسحاق «المغازي»، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري كتاب «الجامع»، ثم بعد يسير صنف هشيم كتبه، وصنف الليث بمصر، وابن لهيعة، ثم ابن المبارك، وأبو يوسف، وابن وهب. وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس. وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلمون على حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة. فسهل لله الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص، فلله الأمر كله»[78].

النص الثالث: وصف الحافظ ابن رجب الحنبلي لتطور الرواية، حيث وقف عند مرحلتين فقط دون أن يتعرض لمرحلة ما يسمى بالتدوين ولا يقف عندها، في نص هام في «شرح علل الترمذي» يقول فيه: «اعلم أن العلم المتلقى عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله كان الصحابة رضي الله عنهم في زمن نبيهم ﷺ يتداولونه بينهم حفظًا له ورواية، ومنهم من كان يكتب كما تقدم في كتاب العلم عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنه.

ثم بعد وفاة النبي ﷺ كان بعض الصحابة يرخص في كتابة العلم عنه، وبعضهم لا يرخص في ذلك، ودرج التابعون أيضًا على مثل هذا الاختلاف. ...

والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مبوبًا، إنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في عصر تابعي التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ، وبعضهم جمع كلام الصحابة، قال عبد الرزاق: «أول من صنف الكتب ابن جريج، وصنف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه» خرجه ابن عدي وغيره»[79].

ويلحظ أن لا مرحلة فارقة، بل هي مرحلة الصحابة والتابعين، ثم مرحلة أتباع التابعين، وفيها بدأ التصنيف، فكأن التدوين عنده كان حدثا عابرا لا مرحلة فارقة.

النقد، ولو كانت مكتوبة، والنقد إنما هو بالتتبع والمقارنة، وانظر كذلك انتقاد آخر للإمام أحمد عند أبي زرعة الدمشقي، *الفوائد المعللة*، مج: رجب بن عبد المقصود، (الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 2003م)، 254، والدارقطني، *العلل*، 164/11، (2197)، وفي *السنن* له، مج: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004م)، 189/4، (3308)، وعند أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، البيهقي، *السنن الكبرى*، مج: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م)، 598/8، (17696)، وانظر نقد ابن معين عند أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر، *التمهيد*، مج: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ)، 62/7.

77 أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، مج: محمود الطحان، (السعودية: مكتبة المعارف، 1983م)، 280/2، (1855).

78 الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 776/3.

79 ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، 341/1-342، وانظر: أبا أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله، ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، مج: مازن محمد السرساوي، (السعودية: مكتبة الرشد، 2013م)، 241/1-242.

النص الرابع: نص الحافظ ابن حجر حيث ذكر المرحلتين الأولى والثالثة في مقدمته لفتح الباري فقال: «اعلم - علمني الله وإياك- أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم[80] خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار»[81].

فالمراحل عند ابن حجر مرحلتان، وليست ثلاثة كما هي عند المعاصرين، وإن كان على معرفة بتدوين الزهري، إذ ذكره في الفتح ولكنه لم يجعله مرحلة عامة شاملة.

ويمكن الاستفادة من إشارة في نص متقدم جدا في تاريخ الرواية، وهو نص الإمام الناقد المتقدم علي بن المديني الذي يصف فيه تطور حركة الرواية فيقول: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة»، فذكر الزهري (ت 124هـ) في المدينة، وعمرو بن دينار (ت 126هـ) في مكة، وقتادة بن دعامة (ت 117هـ) في البصرة، ويحيى بن أبي كثير (ت 132هـ) في اليمامة، وأبا إسحاق السبيعي (ت 129هـ) في الكوفة، والأعمش (ت 148هـ) في الكوفة كذلك، ثم قال: «ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب الأصناف ممن صنف». فذكر مالكا، وابن إسحاق، وابن جريج، وابن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وغيرهم. فكأن الأمر عنده كان على الرواية الشفوية ثم انتقل إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، ولم يذكر شيئا عن التدوين[82].

ونصوص العلماء في مرحلة التصنيف كثيرة للغاية، واختلافهم في أول من صنف مشهور معروف، ومن الغريب أن يكون لهم كل ذلك الاهتمام بمرحلة التصنيف ولا يتحدث أحد عن مرحلة هامة رسمية مثل التدوين: فمن نصوصهم، قول عبد الرزاق الصنعاني (ت 211هـ): «أول من صنف الكتب ابن جريج، وصنف الأوزاعي حين قدم على يحيى علي بن أبي كثير كتبه»[83]. وعبد الرزاق شاهد عيان في تلك الحقبة، وهو من طلاب أكثر هؤلاء المصنفين، وفي هذا النص تحديد أدق لتاريخ التصنيف، فإن الأوزاعي صحب يحيى بن أبي كثير قبل وفاته، وقد توفي يحيى سنة 129هـ[84]، فلا بد أن الأوزاعي صنّف قبلها، وفي بعض النصوص ما يشير إلى أنه صنّف قبل عام 130 هـ[85]، وعلى ذلك فإن ابن جريج صنّف قبل ذلك، إذ هو أول من صنف بحسب تعبير عبد الرزاق، ويؤكد تلك الفكرة الإمام أحمد - طالب عبد الرزاق- فيجيب سؤال ابنه عبد الله: أول من صنف من هو؟ بقوله: «ابن جريج، وابن أبي عروبة -يعني ونحوهما-، وقال ابن جريج: ما صنف أحد العلم تصنيفي»[86].

لكن كأن الأولية تلك كان بحسب كل بلد، ولذلك جاء نص الدارقطني في قوله: «أول من صنف سعيد بن أبي عروبة من البصريين، وحماد بن سلمة، وصنف ابن جريج، ومالك بن أنس، وكان ابن أبي ذئب صنف موطأ فلم

---

80 مراده حديث أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي، قال همام: أحسبه قال متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، مسلم، *الصحيح*، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م)، 4/52-53، (3004).

81 أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر، *هدى الساري*، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، 6.

82 أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، ابن المديني، *العلل*، مج: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م)، 36-38.

83 ابن ابي حاتم، *الجرح والتعديل*، 1/184، والخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، 2/281، (1857).

84 انظر ترجمته عند أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، مج: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م)، 6/27.

85 انظر: أبا حفص عمر بن أحمد بن عثمان، ابن شاهين، *تاريخ أسماء الثقات*، مج: صبحي السامرائي، (الكويت: الدار السلفية، 1984م)، 149، (821)، حيث روى بسنده عن سمعت الوليد بن عتبة يقول: «احترقت كتب الأوزاعي زمن الرجفة ثلاثة عشر فنداقا فأتاه رجل بنسخها فقال له: يا أبا عمرو هذه نسخة كتابك وإصلاحك بيدك فما عرض لشيء منها». وعام الرجفة كان 130هـ

86 أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله*، مج: وصي الله بن محمد عباس، (السعودية: دار الخاني، 2001)، 2: 311، (2383).

يخرج، والأوزاعي، والثوري، وابن عيينة...، وأول من صنف مسندا وتتبعه: نعيم بن حماد»[87]. وقول الرامهرمزي: «أول من صنف وبوب فيما أعلم الربيع بن صبيح بالبصرة، ثم سعيد بن عروبة بها، وخالد بن جميل الذي يقال له العبد، ومعمر بن راشد باليمن، وابن جريج بمكة، ثم سفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة»[88]. فكأن الأمر كان راجعا إلى «ثورة» التصنيف التي حدثت في الأمة الإسلامية متفرقة في البلدان، دون أن تكون مقتصرة على بلد واحد، ولذلك كانت الأولية نسبية.

خامسا: أنه لا أثر لهذه المرحلة في المذكور عن كبار العلماء من معاصري الزهري وأبي بكر بن حزم وأقرانهما في كتب النقد، وأقتصر هنا على اثنين من أقران الزهري -ذكرهما ابن المديني في نصه الآنف- وهما عمرو بن دينار (50-126هـ) وأبو إسحاق السبيعي (29-127هـ)، وهما من كبار العلماء والرواة، بل إن سعة حديث أبي إسحاق كانت تشبّه بسعة حديث الزهري[89]، ومع ذلك لا نجد عنهما أي نصوص منقولة تشير إلى اهتمام بالتدوين والكتابة، فلو كان مرحلة فارقة لرأينا له نوع أثر في الأمصار الأخرى، لا سيما مع الدعوى القائلة إن الخليفة أصدر أمره إلى الآفاق، أو أن الدفاتر انتشرت في الأمصار.

بل إن النصوص عن عمرو بن دينار تظهر أنه كان يكره الكتابة وينهى عنها! قال سفيان بن عيينة: «قيل لعمرو بن دينار إن سفيان يكتب. فاضطجع وبكى وقال: أُحرّج (أي أنهى) على من يكتب عني. قال سفيان: فما كتبت عنه شيئا. كنا نحفظ»[90]. ونهى المكيين أن يكتبوا عنه[91].

ولو كانت مرحلة فارقة هامة لوجدنا لها أثرا واضحا خارج المدينة المنورة.

3.التدوين الرسمي: إعادة النظر في المعنى ومديات الانتشار:

يمكن من خلال ما سبق أن يعاد النظر في مرحلة التدوين الرسمي من جهتين:

الأولى: أن الأمر الثابت من خلال جميع الروايات السابقة كان أمرَ عمر بن عبد العزيز المتوجه إلى أبي بكر بن حزم بتدوين الحديث، وعليه تحمل رواية الأمر المتوجه إلى أهل المدينة، أما الرواية التي تذكر أن الأمر كان موجها لعلماء الآفاق فلا تصح.

لكن ذلك الأمر المتوجه إلى أبي بكر بن حزم لم يخرج منه شيء، إذ إن الظاهر أنه باشر العمل على جمع الأحاديث التي يعرفها ودونها لكن ذلك المشروع الهام لم يكتمل، فقد اخترمت المنيةُ الخليفةَ قبل وصول الكتب إليه.

فعن مالك قال: «إن عمر بن عبد العزيز كان يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى أهل المدينة يسألهم عما مضى ويعملون بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع له السنن ويكتب إليه بها، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتبا قبل أن يبعث بها إليه»[92].

فكأن أبا بكر بن حزم قد أتمّ عمله وجمع السنن، إلا أن موت الخليفة أعاق وصولها إليه، فلم تنتشر، لكن هذا يعني أن تدوينا كبيرا قد اكتمل، فأين أثره؟

يظهر في رواية أخرى أن ذلك التدوين كله قد ضاع، فقد جاء في رواية أخرى عن مالك أن عمر بن عبد العزيز

87 الدارقطني، *العلل*، 246/12، وانظر الخطيب، *الجامع لأخلاق الراوي*، 290/2.

88 الرامهرمزي، *المحدث الفاصل*، 611.

89 ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، 243/6، (1347)، المزي، *تهذيب الكمال*، 111/22.

90 ابن سعد، *الطبقات*، 40/8، (8102)، ابن أبي خيثمة، *التاريخ الكبير*، 233/1، (733)، وانظر: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله، أبا زرعة الدمشقي، *التاريخ*، مج: شكر الله نعمة الله القوجاني، (سوريا: مجمع اللغة العربية، د. ت)، 513، (1363)، وهي رواية صحيحة إلى عمرو.

91 ابن أبي خيثمة، *التاريخ الكبير*، 233/1، (732)، (736).

92 الفسوي، *المعرفة والتاريخ*، 443/1، ابن عبد البر، *التمهيد*، 81/1، وفي *التاريخ* لأبي زرعة الدمشقي، 444: «قال أبو الزناد: وكان أبو بكر بن عمرو بن حزم كتب إلى عمر بن عبد العزيز في ثمر بيع سنين، فتوفي عمر بن عبد العزيز، قبل أن يرد جواب الكتاب».

طلب من أبي بكر بن حزم كتابة السنن، وأنه كتبها، قال مالك: «فسألت ابنه عبد الله بن أبي بكر عن تلك الكتب فقال: ضاعت! وكان أبو بكر عزل عزلا قبيحا»[93]. وعليه فإن مشروع عمر بن عبد العزيز الهام لم يخرج منه شيء، ولذلك لم يكن له أي تأثير في كتب النقد والمصنفات وفي الأوساط العلمية.

الثانية: أن تدوين الزهري بمعنى انتشار كتبه في الآفاق بأمر من عمر بن عبد العزيز لا يصحّ كذلك، إذ الرواية التي تذكر ذلك عن الزهري لا تقوى لإثبات تلك المرحلة الهامة، ولا أثر لتلك لتدوين الزهري في أي من المصنفات أو المقولات النقدية والعلل كما قدمت، بل يظهر من سؤال مالك أبناءَ أبي بكر بن حزم عن المشروع ومصيره أنه كان متوجها إلى أبي بكر بن حزم دون غيره، ولو كان للزهري فيه أثر لظهر ولو بتتبعه والسؤال عنه، وهو أعظم وأجلّ في رواية الحديث من أبي بكر بن حزم[94].

وأما قول الإمام مالك وغيره بأن الزهري كان أول من دون، فإنه -إن صحّ- لا يحتمل أن يكون بمعنى انتشار كتاباته في الأمصار لما ذكرتُ من عدم وجود أثر لذلك، فيبقى أن يكون معنى تدوين الزهري -إن صح- محتملا لوجهين:

الوجه الأول: أنه أول من توسع في كتابة حديث نفسه ومناولته للطلبة، والنصوص عنه في ذلك كثيرة، منها قول عبيد الله بن عمر: «كان ابن شهاب يؤتى بالكتاب فينظر فيه ويقلّبه، ثم يقول: خذوا ما فيه عني»[95]. وقوله: «رأيت ابن شهاب يؤتى بالكتاب من كتبه فيقال له: يا أبا بكر هذا كتابك وحديثك نرويه عنك؟ فيقول: نعم»[96]. ولما دخل عليه الثوري لم يسمع منه الحديث وإنما أعطاه كتابا ليروي عنه منه، فما روى[97]، وكان سماع الأوزاعي وابن أبي ذئب منه مناولة[98]، وكأنه لما ذهب إلى الشام أكثر من المناولة، فجاء عن أبي مسهر أنه ذكر أصحاب الزهري ثم قال: «أحسن أهل الشام حالا مَن عَرَضَ، قال: يريد أنها مناولة»[99].

وكأن من أهم من أخذ عن الزهري مناولة شيخُ مكة ابنُ جريج[100]، وعلل الزهري عدم إسماعه الحديث بانشغاله[101]، وكأنه كان أحيانا يعتمد على ثقة ابن جريج وعلمه فلا ينظر في المكتوب، ويتعجّب من ذلك ابن عيينة في قوله: «والله ما أدري أيهما أعجب، ابن شهاب أو ابن جريج، يقول له أروي هذا عنك؟ فيقول: نعم»[102]، ولما كانت هذه الطريقة توسعا زائدا من الزهري تنبّه لها العلماء المتقدمون وعللوها، فقال الخطيب البغدادي: «ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه، لأمانة ابن جريج عنده، والله أعلم»[103]. وإلى التعليل ذاته ذهب ابن عبد البر[104]، وجاءت روايات عن مالك بن أنس تؤكد ما لحظه ابن عيينة[105] ، وعلق الخطيب البغدادي عليها بمضمون تعليقه السابق[106].

وأرى أن ما قدمته يؤيد فكرة غريغور شولر القائلة بأن الزهري كان مؤسس طريقة المناولة[107]، إذ لم أجد في

---

93 الفسوي، *المعرفة والتاريخ*، 645/1، ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 45/66.

94 كان أبو بكر قاضيا عالما لكنه لم يكن على درجة الزهري في حفظ الحديث ونشره والاهتمام به، انظر ترجمته عند المزي، *تهذيب الكمال*، 33/137-143.

95 ابن أبي خيثمة، *التاريخ*، 252/1.

96 انظر: ابن سعد، *الطبقات*، 435/7، (7881).

97 ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 365/55.

98 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 321، وانظر: ابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 1156/2.

99 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 326.

100 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 326.

101 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 319.

102 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 319.

103 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 319.

104 ابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 1155/2.

105 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 329.

106 الخطيب البغدادي، *الكفاية*، 329.

107 غريغور شولر، *الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام*، ترجمة: رشيد بازي، (المركز الثقافي للكتاب، 2018م)، 9998.

طبقته ولا من قبله أكثر منه مناولة، فكانت ظاهرة واضحة عند الزهري، واستعملها بعض المحدثين على قلة آنذاك[108].

الوجه الثاني: أنه توسع في إملاء الحديث على الطلبة في مجالس رسمية عند الخليفة هشام بن عبد الملك (ت125هـ) بطلب منه، وكأن أوّل توجهه للكتابة كان في ذلك الوقت، فقد ثبت عنه قوله: «كنا نكره أن يكتب عنا -وفي رواية: كنا نكره الكتب- حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين»[109]، وجاء عن أبي المليح قوله: «كنا لا نطمع أن نكتب عند الزهري، حتى أكره هشام الزهري، فكتب لبنيه، فكتب الناس الحديث»[110]، وهو ما يعني أنه اتجه اتجاها قويا للكتابة في وقت متأخر من حياته[111]، وأظنه في آخر عقدين فقد تولى هشام الخلافة عام 105هـ، وكانت له مجالس إملاء في القصر، وفيها أملى على كاتبه شعيب بن أبي حمزة عند الخليفة[112]، فجُمعت أحاديثه، لكنها كذلك لم تكن للنشر العام، وإنما كانت لأغراض شخصية عند الخليفة.

والظاهر أن كتبه التي دوّنها في قصر الخليفة كانت كثيرة، فجاء قول معمر: «كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه، يعني من علم الزهري»[113]. وهو ما يؤكد أنها كانت خاصة، إذ لم يكن معمر -وهو من أوثق طلاب الزهري- على معرفة بها، ولذلك علّق الذهبي على هذه الرواية بقوله: «يعني الكتب التي كتبت عنه لآل مروان»[114]. فهي كتب لنشر خاصٍ لا للنشر العام.

فلعل مقولة أولية تدوين الزهري -إن صحت- تُحمل على هذين المعنيين أو أحدهما، دون أن تكون محمولة على التدوين الشامل المنتشر في الآفاق، ويمكن حينها تسمية تدوين الزهري بـ«النشر الخاص»، وأعني بها أن الزهري كتب ونشر ولم يكن نشره للكتب نشرا عاما مثل الموطأ وجامع سفيان وغيرهما في طبقة طلابه، وإنما كان نشرا خاصا، ينشر دفاتره التي كتب فيها بعض أحاديثه للطلبة ليرووا عنه ما فيها أو يملي في القصر ويكتب عنه الطلبة والأمراء هناك دون أن تكون الكتابة عامة منتشرة في الآفاق.

ويؤكد أن الزهري كان معتنيا بالنشر الخاص أن النقاد تتبعوا هذا التطور في رواياته، فقارنوا بين من يروي عن الزهري مناولة ومن أخذ منه عرضا أو سماعا، ورجحوا بينهم، فجاء بعض النقد لروايات ابن جريج[115]، وليونس بن يزيد الأيلي[116]، ولابن أبي ذئب[117]، ولصالح ابن أبي الأخضر[118]، وكلها كانت لأسباب متعلقة بطريقة التحمّل عن الزهري، وهو ما يعني أن مسارا خاصا جدّ في طريقة الزهري فتنبه له النقاد ووقفوا عنده، مما يؤكد الفكرة الأساسية لهذه الدراسة في ضرورة إعادة تأريخ رواية الحديث بحسب نصوص النقد والتعليل، إذ لم يندّ عن النقاد أي مسار من

---

108 كان يحيى بن كثير وهشام بن عروة وغيرهم يستعملون طريقة المناولة أحيانا، انظر: ابن أبي خيثمة، *التاريخ*، 252/1، والخطيب البغدادي، *الكفاية*، 321، وابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 1155/2.

109 ابن سعد، *الطبقات*، 434/7، (7879)، وأحمد بن يحيى بن جابر، البلاذري، *أنساب الأشراف*، مح: سهيل زكار، ورياض الزركلي، (بيروت: دار الفكر، 1996م)، 48/10، كلاهما من طريق معمر، وأبو نعيم في *حلية الأولياء*، 363/3، بسنده من طريق ابن عيينة، وأخرجها الفسوي في *المعرفة والتاريخ*، 633/1، من طريق إبراهيم ابن المنذر، وينظر هل هو متصل أو منقطع عنه.

110 أبو نعيم، *الحلية*، 363/3.

111 تؤكد بعض الروايات علاقة الأمراء بالكتابة، انظرها عند ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 333/55.

112 انظر: أبا زكريا يحيى بن معين بن عون، ابن معين، *التاريخ رواية الدارمي*، مح: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2008م)، 133، (426)، وفيه: «سمعت يحيى بن معين يقول شعيب بن أبي حمزة كتب عن الزهري إملاء للسلطان كان كاتبا». ونقل أبو زرعة الدمشقي في التاريخ ص433 عن علي بن عياش قوله في حق شعيب: «وكان من كتّاب هشام على نفقاته، وكان الزهري معهم بالرصافة». وقد وصلت هذه الكتب إلى الإمام أحمد، فأثنى على كتب شعيب انظر: أبا زرعة، *التاريخ*، 433، وسليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبا داود، *سؤالاته للإمام أحمد*، مح: زياد محمد منصور، (السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1994م)، 263، (297)، وكأنها لم تكن كتبا للزهري فقط، فقد جمع فيها شعيب بعض كتابات الزهري وغيره، ولذلك وجد فيها بعض العلل كما سيأتي.

113 ابن سعد، *الطبقات*، 334/2، (2766)، وأبو نعيم، *الحلية*، 361/3، والفسوي، *المعرفة والتاريخ*، 479/1، 638، وابن عبد البر، *جامع بيان العلم*، 1152/2، ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 334/55، ووصفها ابن عساكر بأنها محفوظة عن عبد الرزاق عن معمر.

114 الذهبي، *تاريخ الإسلام*، 499/3.

115 انظر: ابن معين، معرفة الرجال 126/1، والذهبي، السير 331/6.

116 انظر: ابن ابي حاتم، *الجرح والتعديل*، 249/9.

117 انظر: أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله* 22/3، وابن معين، معرفة الرجال 126/1، ابن ابي حاتم، *الجرح والتعديل*، 314/7.

118 انظر: ابن ابي حاتم، *الجرح والتعديل*، 394/4.

مسارات الرواية.

وإذا صحّ ذلك فيمكن إعادة تحقيب مراحل تطور الكتابة إلى مرحلتين: مرحلة الكتابات الشخصية، ومنها تطورت مرحلة النشر الخاص على يد الزهري وغيره وفيها الإكثار من الكتابة ومناولة الطلبة –وهي مرحلة حقيقة بالدراسة والتفصيل[119]–، ثم مرحلة النشر العام على يد أتباع التابعين حيث انتشرت المصنفات انتشارا واسعا في الأمصار الإسلامية، ولم تكن مرحلة النشر الخاص مرحلة فارقة ضخمة، إذ هي مجرد تطور عن مرحلة الكتابات الشخصية، ولذلك لم يذكرها من أرّخ لتاريخ الرواية من المحدثين.

وعلي أي حال فإن مقولة مالك في أولية تدوين الزهري -إن صحت- لن تختلف من حيث المعنى عن قوله: «أول من أسند الحديث ابن شهاب»[120]، إذ من المعلوم أن الزهري لم يختص بإسناد الحديث دون أقرانه وطبقة شيوخه، فإنما يُحمل المعنى على أنه أول من اهتم به وتوسع فيه[121]، أو يحمل المعنى على أنه أول من أسند في الشام[122]، وانتقد إرسالهم للأحاديث هناك في نصوص معروفة مشهورة[123]، فضلا عن كون الزهري قد أرسل بعض أحاديث، وانتقد النقاد مراسيله[124]، فلا يمكن حمل النص على الحقيقة.

وكذلك لن تختلف من حيث المعنى عن مقولة إبراهيم بن سعد: «إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب»[125]. والمعنى فيها أنه اعتنى بنشر الحديث عناية بالغة واهتم له وتفرغ، وعنه أخذ الناس جميعا، في القصر وفي غيره، ولا يمكن أن تكون بمعنى أنه أول من روى الحديث ودرّسه، ويؤكد ذلك جواب الزهري لطالبه الليث بن سعد حين سأله: «يا أبا بكر لو وضعت للناس هذه الكتب ودونتها وتفرغت، قال: ما نشر أحد من الناس هذا العلم نشري ولا بذله بذلي»[126]. فهي تؤكد أنه اعتنى عناية بالغة بنشر الحديث، وتؤكد من جهة أخرى أن ما كتبه الزهري لم يكن للنشر العام، ولذلك طالبه طلابه به.

وعلى أي حال فلم يكن لكتابات الزهري تلك أثر واضح في الكتب المصنفة والمقولات النقدية، وهو ما يُظهر أنها لم تكن للنشر العام، وإنما كانت كتابات موسعة لكن لأهداف شخصية كذلك، وأرى أن هذا التعليل أقوى من تعليل المعلّمي اليماني لعدم تلقي العلماء بالقبول لما كتبه الزهري للخلفاء عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك بأن العلماء «كانوا يحرصون على تلقي الحديث من المحدث به مشافهة». لما جاء من إملاء الزهري بعض حديثه على بعض طلابه، ومن مناولته لبعضهم بعض كتبه، بل إن فيهم من اعتني غاية العناية بالتصنيف من أمثال مالك وابن جريج وابن عيينة وغيرهم، ولذلك استدرك المعلمي على تلك الجملة بقوله: «لكن الرواة عن ابن شهاب وغيره انهمكوا في الكتابة. ثم شرع بعضهم في التصنيف»[127].

وكذلك لا أرى تعليل الدكتور محمد أبو زهو لعدم ذكر ذلك التدوين في أي من روايات الحديث وكتبه بقوله: «والظاهر أن العلماء فيما بعد أدمجوها ضمن مصنفاتهم، لا سيما إذا كانت محفوظة لهم، كما هو الغالب من حالهم»[128]،

---

119 يرى الأستاذ الدكتور بكر قوزودشلي ضرورة العناية بهذه المرحلة التي «لم توفّ حقها إلى الآن من الدراسة، ولم يتمّ كذلك تناول اختلاف خصائص رواية الحديث وأبعادها بالتفصيل كما ينبغي» انظر: بكر قوزودشلي، مصطلحات الحديث والنظام الاستشراقي: دراسةٌ في مقاربات التعامل مع المصطلح الاستشراقي في علوم الحديث، مطبوع ضمن كتاب: نظرية النمو العكسي للأسانيد عند المستشرقين، دراسات حديثية نقدية. تحرير: أحمد صنوبر. (عمان: دار أروقة، 2020م) ص217، وإن كنت مختلفا معه في منطلقه المسلّم بتدوين الزهري الرسمي.

120 ابن ابي حاتم، *الجرح والتعديل*، 20/1، 74/8.

121 يرى الدكتور عجاج الخطيب في *السنة قبل التدوين*، 495، أن القول محمول على «أنه من أوائل من التزموا الإسناد».

122 وهو ما ذهب إليه الدكتور مصطفى السباعي، في كتابه *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*، 212.

123 انظر: ابن حبان، *المجروحين*، 131/1، والحاكم، *معرفة علوم الحديث*، 6. ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 55: 333.

124 انظر: أبا زكريا يحيى بن معين بن عون، ابن معين، *التاريخ، رواية الدوري*، مح: أحمد محمد نور سيف، (السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979م)، 221/3، (1027)، ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 368/55.

125 الفسوي، *المعرفة والتاريخ*، 633/1

126 ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 361/55.

127 عبد الرحمن بن يحيى بن علي، المعلمي اليماني، *الأنوار الكاشفة*، (بيروت: عالم الكتب، 1986م)، 240.

128 محمد أبو زهو، *الحديث والمحدثون*، 128، وانظر: محمد أبو شهبة، *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*، (القاهرة: دار الفكر العربي) 65-66.

قويا، وكأنه في ذلك متابع لرشيد رضا الذي كان يرى أن العمران استبحر وأن وسائل الحضارة ارتقت، فاقتضى أن يكون فن التأليف منسقا مرتبا، فلما كتبت الكتب الموسعة «أدمجت تلك الروايات أو الصحف المشتملة»[129]، وأرى أن ذلك التفسير لا يلائم حركة النقد الحديثي، إذ كان العلماء آنذاك يتتبعون الروايات تتبعا عاليا ليرجحوا بين رواية ورواية، فاندماج تلك الكتب فيما بعده -على التسليم به- لا يعني أن لا تكون سببا في ترجيح روايات أو تأكيد أخرى، فقد كانت الحاجة عند النقاد إلى ترجيح بعض روايات الزهري على بعض بما انتشر من كتابته الرسمية ملحّة، لا سيما مع كثرة الاختلاف بين كبار الثقات عنه، وهو ما لم يلحظه المعاصرون مكتفين بالنظر إلى الرواية دون النظر إلى النقد المصاحب للرواية.

4.دوافع تضخيم المعاصرين لمرحلة التدوين الرسمي:

أدّعي أن فكرة «مرحلة التدوين الرسمي» على هذا الانتشار في الكتابات الإسلامية لم تظهر إلا في القرن العشرين، حيث بدأت في أوائله واتسعت في منتصفه إلى الآن، بحيث لا يخلو كتاب في تاريخ الحديث من ذكرها.

وفي رأيي فإن أهم عامل في ظهور هذه المرحلة في الكتابات الإسلامية في القرن العشرين كان الرد على المستشرقين ومن تأثر بأفكارهم في العالم الإسلامي، ذلك أن المناقشات بدأت بين المستشرقين أنفسهم حول الكتابة والتدوين، فذهب شبرنجر (ت 1893م) إلى إثبات تدوين الحديث، معتمدا على كتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي، وخالفه جولدتسيهر فشكك في تلك النصوص، وشكك في قضية التدوين في عصر عمر بن عبد العزيز[130]، واتجه ميور (ت 1905م) إلى اعتماد رواية عمر بن عبد العزيز في التدوين[131].

ثم انتقل هذا النقاش إلى العالم الإسلامي، ولعل أول من ذكره كان أحمد أمين إذ نقل تشكيك جولدتسيهر في خبر عمر بن عبد العزيز، ثم عقب عليه بقوله: «ولكن لا داعي إلى هذا الشك، فالخبر يَرْوِي لنا أنّ عمر أمر ولم يَرْوِ أنَّ الجمع تم، فلعلَّ موت عمر سريعاً عدل بأبي بكر أنْ يُنَفِّذَ ما أمر به»[132]. وتلقف تلك الفكرة محمود أبو رية فذكرها في أضواء على السنة، مقدّرا عصر التدوين في آخر عصر التابعين حوالي سنة 150 هـ، ونقل ما ذُكر عن عمر بن عبد العزيز، ثم شكك في ذلك قائلا: «ويبدو أنه لما عاجلت المنية عمر بن عبد العزيز انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولى بعد عمر بن عبد العزيز سَنَةَ 101 هـ، وكذلك انصرف كل من كانوا يكتبون مع أبي بكر وفترت حركة التدوين إلى أن تولى هشام بن عبد الملك سَنَةَ 105 هـ، فجد في هذا الأمر وحث ابن شهاب الزُّهْرِي بل قالوا: إنه أكرهه على تدوين الحديث لأنهم كانوا يكرهون كتابته»[133].

وانبرى كثير من الباحثين المسلمين في تلك المناقشات، لعل أهمهم فيها كان الدكتور فؤاد سزكين، إذ ناقش جولدتسيهر مناقشة جادة، مبينا أنه لم يفرق بين «تدوين الحديث وتصنيفه، ولذا اختلطت عليه الروايات الخاصة بهما اختلاطاً»[134]. وذكر في الرد عليه خبر عمر بن عبد العزيز قائلا: «وهذا الخبر معروف في الدراسات الحديثة منذ استخدمه وليام ميور (ت 1905م)، غير أن جولد تسيهر رماه بالوضع، ورأى فيه نزوع الأجيال المتأخرة إلى محاولة عقد صلة بين عمر بن عبد العزيز وكتب الحديث»[135].

---

129 محمد رشيد رضا، *مجلة المنار*، 752/10.

130 انظر، جولد تسيهر، *دراسات محمدية*، 663/2.

131 انظر: وليام ميور، *حياة محمد*، 32/1. وأكرم ضياء العمري، *موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية*، (السعودية: الجا الإسلامية، كلية الدعوة، د. ت.)، 73.

132 أحمد أمين، *ضحى الإسلام*، 107/2.

133 أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*، 260.

134 فؤاد سزكين، *تاريخ التراث العربي*، 120/1.

135 فؤاد سزكين، *تاريخ التراث العربي*، 121/1.

وكذلك ناقش الدكتور صبحي الصالح المستشرقين في تلك الأفكار مثبتا عصر التدوين، ليهتم الباحثون المسلمون كذلك بمناقشة أبي رية، فناقشه السباعي ومحمد أبو شهبة وغيرهم مناقشات حادة، مدافعين عن فكرة التدوين مثبتين لها.

ومنشأ ذلك كله أن الفكرة السائدة في تلك الحقبة كانت أهمية الكتابة وتقدّم زمانها، لتكون السنة «موثّقة»، فتأخير الكتابة -في رأيهم- زيادة تشكيك في وثاقتها، ولذلك ذهب الدكتور أبو شهبة إلى أن أبا رية يجتهد في تأخير التدوين عن رأس المائة «كي يصل إلى غرضه من الطعن في الأحاديث بسبب تأخر التدوين»، ولذلك فإنه قرر أن العلماء في تلك الحقبة «سارعوا إلى جمع الأحاديث وتدوينها» ثم علل ذلك بأنهم إنما يقومون بواجبهم في الجمع والتدوين والتنقية، إذ «السُنَّة هي الأصل الثاني من أصول التشريع»[136].

وفي رأيي فإن أساس الإشكال في مشايعة هذه الفكرة، وهي الفكرة القائلة بأن التاريخ الموثّق هو التاريخ المكتوب، وقد راجت في نهايات القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين في أوروبا معتبرة أن التاريخ الشفوي «تاريخ لا يعتمد، ومصدر أقل شأنا وأدنى درجة من التاريخ المكتوب ذي السمة الأوروبية»[137]، ومن خلال تلك النظرة المختزلة انتقدت روايات الحديث في القرن الأول باعتبارها روايات شفوية.

وقد انقلب الغرب نفسه على هذه الفكرة بعد عقود، لكنها بقيت مسيطرة في مجال الدراسات الإسلامية فيه، وبقي المسلمون يدافعون بإثبات قدم النصوص المكتوبة، وإنما انقلبت الدراسات الغربية على هذه الفكرة بعد ظهور حقل علم التاريخ الشفوي في نهايات الأربعينيات من القرن العشرين، وهو العلم الذي يعيد الاعتبار إلى الرواية الشفوية، معترضا على مسلمات «طائفة المؤرخين التقليديين» القائلة بأن «الوثيقة المكتوبة هي الشكل الأوحد والوحيد الذي تتخذه الدلائل التجريبية ذات القيمة»[138]، وعليه فإنه يستعمل المصادر الشفوية في إعادة بناء التاريخ[139].

وقد كثرت الدراسات الجادة فيه التي تعيد الاعتبار إلى التاريخ الشفوي[140]، مقررة أن قبول الرواية الشفوية في هذا العلم لا تعني قبولها على عواهنها، بل إنها «تعامل بطريقة نقدية: بالطريقة نفسها التي يتعامل بها أي مؤرخ مع المصادر المدونة، أي الوثائق»[141]، وأن «المذكرات التي تبرز نتيجة هذه العملية (التاريخ الشفوي) هي نوع جديد من الوثيقة التاريخية»[142].

وإذا أعيد الاعتبار للرواية الشفوية في مجتمعات تعجّ بأدوات الكتابة والتوثيق الرسمي، فأن تعاد إلى مجتمعات تندر فيها أدوات الكتابة أولى وأهم، لا سيما أن علم التاريخ الشفوي يقرر أن المؤرخ هو من «يسعى لاكتشاف ما حدث بالفعل في الماضي، ويخبر به بحسب قواعد النظر التاريخي في مجتمعه»[143]، أي دون أن يُسقط ثقافة مجتمعه الحديثة على ثقافة بعيدة عنه غاية البعد.

وعليه فإن الإشكال الكبير ينبع من إسقاط الواقع المعاصر على قرون بعيدة خلت، بل إننا نلحظ فرقا كبيرا في نظام نقد الروايات عند نقاد الحديث المعاصرين لتطور الرواية بين طريقة النقد للروايات في القرن الأول والنصف

---

136 محمد بن محمد بن سويلم، أبو شهبة، *دفاع عن السنة*، (القاهرة: مكتبة السنة، 1989م)، 202.

137 توماس ريكس، *التاريخ الشفوي والقضية الفلسطينية*، مقالة ضمن كتاب: *من يصنع التاريخ، التأريخ الشفوي للانتفاضة*، 84، نقلا عن عدنان أبو شبيكة، *منهج نقد الوثيقة الرسمية المدونة، وإمكانية التطبيق على الرواية في التاريخ الشفوي*، 482، مقالة ضمن أعمال مؤتمر التاريخ الشفوي، الواقع والطموح. من مطبوعات الجامعة الإسلامية بغزة.

138 دانييل برتو، *إمكانات كبيرة في مواجهة عوائق تقليدية*، ضمن كتاب *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*، 111/1.

139 في ذلك العام أنشئ مكتب بحوث التاريخ الشفوي في جامعة كولومبيا في أمريكا، انظر: دانييل برتو، *إمكانات كبيرة في مواجهة عوائق تقليدية*، ضمن كتاب *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*، 113111/1.

140 انظر: الكتاب الهام الذي أصدره المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات عام 2015 لمجموعة من المؤلفين، بتحرير وجيه كوثراني ومارلين نصر تحت عنوان: *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*.

141 دانييل برتو، *إمكانات كبيرة في مواجهة عوائق تقليدية*، ضمن كتاب *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*، 112/1.

142 ليندا شوبس، *ستة عقود من التاريخ الشفوي، تأملات وقضايا ثابتة*، مطبوع ضمن كتاب *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*، 28/1.

143 عبد الله علي إبراهيم، *المخبرون: مؤرخون مثلي مثلك*، مطبوع ضمن كتاب *التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*، 60/1.

الأول من القرن الثاني قبل انتشار الورق والكتابة، وبين طريقة النقد في القرن الثالث حيث انتشرت الكتابة بينهم انتشارا واسعا، فنجد مقولات شعبة النقدية متعلقة بنقد الحفظ، ويقل فيها نقد الكتابة، بخلاف طريقة النقد عند ابن معين حيث يكثر فيها النظر في الكتاب ونقده والنظر في نوع الخط ومكان الكتابة وما إلى ذلك، فلم يسقط النقاد في تلك العصور واقعهم في نقد الكتابة على جيل سابق لهم، فكيف يُسقط على بعد قرون متطاولة.

وقد كان الأولى بالمعاصرين الانشغال بإثبات وجود منهج نقدي يضبط نقل النصوص، سواء أكانت مكتوبة أم شفوية، وهو ما كان واضحا مصاحبا للرواية إبان نشاطها، فقد وثق النقاد أحيانا بالحفظ أكثر من الكتابة ووثقوا بالكتابة أكثر من الحفظ، وكان الأمر معتمدا على القرائن المصاحبة لكل راو وكل رواية، فلم ينظروا إلى الكتابة تلك النظرة التي ينظر إليها المعاصرون ويبالغون فيها.

ومن هنا فقد كثر نقدهم لكتابات الرواة، إذ كانوا يلاحظون أدنى تغير فيها أو مخالفة فينقدونها، والنصوص في ذلك كثيرة[144] أقتصر هنا -في أمثلة سريعة- على ما جاء من نقدهم للكتابات المتعلقة بالزهري، فمن ذلك ما تقدّم من أن النقاد ذكروا أن كتابات الوليد الموقري عن الزهري كانت «من نسخ الديوان»، لكنهم لاحظوا فيها أخطاء فضعفوا حديثه مع كونه مكتوبا، بل اشتدوا في عباراتهم ضده، وبينوا سبب ذلك وهو «أن رجلا قدم عليه فغير كتبه، وهو لا يعلم»[145]، أو أن المناكير في حديثه جاءت من «أن العسكر لما دخل الشام أتاه قوم فأفسدوا حديثه»[146].

وكذلك انتقد أحمد بن حنبل بعض روايات أبي اليمان من كتاب شعيب بن أبي حمزة عن الزهري لاختلاط كتاب الزهري بكتاب غيره[147]، وهو الكتاب المأخوذ من إملاء الزهري في القصر.

وانتقد يحيى القطان (ت198هـ) رواية شيخه ابن جريج عن الزهري لأنها كانت مناولة[148]، وهو تنبه قديم لإشكاليات الكتاب، وفسر ذلك النقدَ الإمامُ الذهبي حين تعرض لرواية ابن جريج فقال: «ومن ثَمَّ دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط»[149]، «بخلاف الأخذ من أفواه الرجال»[150].

وعلى ذلك فإن المنهج النقدي القابع خلف النصوص مكتوبة أو محفوظة هو السبيل القوي لتوثيقها، أما تفضيل الكتابة على الحفظ دائما أو العكس فليس منهجا توثيقيا، إذ الجميع معرض للخطأ والوهم، وقد كان الأولى بالباحثين المعاصرين الانشغال بإثبات ذلك المنهج بدلا من إثبات كثرة الكتابة والمبالغة في ذلك، وإيهام القارئ أن أكثر النصوص المنقولة إلينا -حتى في القرن الأول- كانت مكتوبة، ولذلك كانت موثوقة[151]، وهو ما لا أراه صحيحا، ولا أراه طبيعيا، إذ لم تكن أدوات الكتابة منتشرة في القرن الأول، وأهمها صناعة الورق، وكان الناس على سجيتهم المعروفة المطبوعة على الحفظ، ولما بدأ انتشار الورق في العالم الإسلامي في الربع الثاني من القرن الثاني انتشرت المصنفات والكتب، فصنف كبار العلماء في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي كتبا كثيرة كما تقدم في نص الذهبي، وسبب ذلك متعلق بانتشار الورق وسهولة التعامل معه.

وعليه فإن إثبات كثرة الكتابة في القرن الأول وأنها كانت أكثر من الحفظ مخالف لطبيعية الرواية في القرن الأول، بخلاف إثبات كثرتها في النصف الثاني من القرن الثاني وما بعده.

الخاتمة:

144 انظر تفصيلا جيدا للمقارنة بين الحفظ والكتاب عند عبد العزيز محمد الخلف، *مناهج البحث عن أحوال الرواة عند المحدثين، دراسة تأصيلية تطبيقية*، (سوريا: دار المقتبس، 2018) ص 271-281.

145 المزي، *تهذيب الكمال*، 78/31.

146 المزي، *تهذيب الكمال*، 78/31.

147 أبو زرعة الدمشقي، *الفوائد المعللة*، 248-249، (203).

148 انظر: ابن معين، معرفة الرجال 126/1.

149 الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 331/6.

150 الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 174/5.

151 يمكن أن يمثل على هذه طريقة المبالغة في أهمية إثبات الكتابة في القرن الأول والثاني بكتابين، كتاب د. محمد مصطفى الأعظمي، «*دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه*»، وكتاب د. حاكم المطيري «*تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين*».

تخصصت هذه الدراسة في إعادة النظر في ما يسميه بعض المعاصرين «مرحلة التدوين الرسمي» مقررين بناء عليها انتشار الكتب الرسمية في الأمصار والآفاق، مستعملةً علم علل الحديث المتمثل في مقولات المتقدمين النقدية للرواة والروايات في دراسة هذه المرحلة، وانتهت إلى أهمية إعادة النظر في تأريخ مراحل رواية الحديث وكتابته اعتمادا على هذا العلم الذي كان مصاحباً لتطور الروايات دائماً، إذ لم يجدّ مسار في رواية الحديث إلا وجدّ نقد مرافق له يتتبعه ويمحص الصحيح من الخطأ فيه، وهو ما يعني ضرورة أن لا يُدرس تاريخ الحديث من مجرد تطور الرواية، إذ قد يعود إهمال علم العلل والنقد على بعض المراحل المقترحة في تاريخ الحديث بالإشكال، وهو ما كان هنا.

فقد ظهر من الدراسة أن علم العلل يأتي بالإشكال على فكرة انتشار التدوين الرسمي من جهتين:

الأولى: من التدقيق في الروايات ذاتها المعتمدة عند بعض المعاصرين في إثبات كون المرحلة عامة شاملة فارقة، وكانت النتيجة أن بعض الروايات المظهرة لانتشار التدوين في الأمصار وفي الآفاق لا تصح، ولا يمكن الاعتماد عليها.

الثانية: أن غياب النقد في مقولات المتقدمين حول هذه المرحلة يظهر أن تضخيم المعاصرين لها في غير محله، إذ إن المقولات النقدية تتبّعت ما هو أقل من ذلك بكثير، فيكون غريبا أن تُهمل مسارا هاما اتخذه أبو بكر بن حزم والزهري وانتشر في الأمصار ودُوّن بأمر الخليفة ولا تتعرض له بنقد إيجابي أو سلبي، مع أن الزهري كان من أكبر علماء عصره الذين نشروا الحديث، واختلف عنه الطلاب كثيرا، فلو وجد أي دليل كتابي موثوق يؤيد أحدهم لذكره النقاد واهتموا به، وقد تبين أن النقاد انشغلوا بالترجيح بين طلاب الزهري من حيث طريقة تلقّيهم عنه، فقارنوا بين من تحمّل سماعا أو عرضا أو مناولة، وظهرت مقولاتهم النقدية في ذلك واضحة، فيكون بعيدا أن لا توجد أي مقولة متعرضة لمسار ضخم هام مثل التدوين الرسمي.

ويؤكد تلك النتائج مقولات كبار علماء الحديث والعلل الذين تعرضوا لمراحل رواية الحديث فذكروا مرحلتين فقط هما مرحلة الحفظ والكتابة الشخصية، ثم مرحلة التصنيف المعروفة على أيدي أتباع التابعين، ولم يتعرضوا لمرحلة التدوين الرسمي، ولو كانت مرحلة هامة فارقة لجاء ذكرها في ثنايا تلك النصوص.

لكن الدراسة لا تنكر وجود فكرة التدوين الرسمي عند الخليفة عمر بن عبد العزيز، فقد ثبت أنه أمر بها أبا بكر بن حزم، لكن ذلك المشروع الهام لم يكتمل ولم يُكتب له النجاح، إذ توفي الخليفة قبل وصول الكتب إليه، ثم ضاعت تلك الكتب ولم يُستفد منها، وأما الزهري فيمكن حمل تدوينه على معنى إكثاره من الكتابة ومناولة مكتوباته للطلبة، أو إملائه في قصر الخليفة على الأمراء والطلبة والكتابة عنه هناك، دون أن يكون تدوينا رسميا منتشرا في الأمصار، وعلى ذلك فيمكن تسميته بـ«النشر الخاص»، وهي مرحلة تابعة لمرحلة الكتابات الشخصية، تعقبها مرحلة التصنيف بقصد النشر العام كما فعل مالك في الموطأ وابن جريج في مصنفاته ومعمر في جامعه وغيرهم.

وأظهرت الدراسة أن السبب في تضخيم المعاصرين لمرحلة التدوين الرسمي راجع إلى تأثرهم بحالة الدفاع عن التراث التي سيطرت على الباحثين المسلمين في القرن العشرين أمام الجدل الاستشراقي الإسلامي، وأن اندفاعهم إلى إثبات التدوين الرسمي والكتابة الكثيرة كان مشايعة منهم للفكرة الأساسية القائلة بأن التاريخ إنما يثبت بالوثائق المكتوبة، وهي المقولة التي انتشرت في الدراسات الغربية في القرن التاسع عشر فتلقفها منهم الباحثون في العالم الإسلامي، ومن خلالها انتقدت روايات الحديث بوصفها روايات شفوية، فلجأ الباحثون المسلمون إلى إثبات كثرة الكتابة، والإشكال كان في أساس الفكرة، ذلك أن فيها إسقاطا على واقع بعيد قرونا متطاولة، فضلا عن كون الثقة بالتاريخ إنما يتشكل من قوة المنهج النقدي القابع خلف الروايات سواء أكانت مكتوبة أم شفوية، دون أن يكون المكتوب دائما موثوقا صحيحا، وهو ما جرى عليه النقاد في بعض الكتابات المروية عن طلاب الزهري، إذ انتقدوها ولو كانت مكتوبة لعلل ظهرت فيها.

هذا كله فضلا عن كون الدراسات الغربية ذاتها قد انقلبت على الفكرة القائلة بأن التوثيق إنما يكون بالكتابة، فأعادت الاعتبار للتاريخ الشفوي منذ عقود، وأظهرت أهمية الرواية الشفوية في مقابل النص المكتوب، لكن ذلك لم يستثمر حتى الآن في الدراسات الإسلامية لا في الغرب ولا في العالم الإسلامي.

وتوصي الدراسة بأهمية دراسة أنواع الكتابة وانتشارها في الربع الأول من القرن الثاني الهجري، وما استجدّ من طرق تحمّل الرواة عن شيوخهم آنذاك، والنقد المصاحب لتلك الطرق، مع التركيز على مظاهر تميز تلك الحقبة عن القرن الأول –قرن الحفظ- وعن الربع الثاني والثالث من القرن الثاني –عصر بداية الكتابة المنهجية- على يد كبار الأئمة من أمثال مالك وطبقته.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد إدريس الرازي. *الجرح والتعديل*. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952م.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. *العلل*. مح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي. السعودية: مطابع الحميضي، 2006م.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. *تاريخ ابن أبي خيثمة= التاريخ الكبير، السفر الثالث*. مح: صلاح بن فتحي هلال. مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2006م.

ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر. *العلل*. مح: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد. *الثقات*. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1973م.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد. *المجروحين*. سوريا: دار الوعي، 1396هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. *فتح الباري*. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. السعودية: المكتبة السلفية، د. ت.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. *تقريب التهذيب*. مح: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد، 1986م.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. *تهذيب التهذيب*. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1325هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. *هدى الساري*. بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد زين الدين الحنبلي. *شرح علل الترمذي*. مح: همام عبد الرحيم سعيد. الأردن: مكتبة المنار، 1987م.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. *الطبقات*. مح: علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان. *تاريخ أسماء الثقات*. مح: صبحي السامرائي. الكويت: الدار السلفية، 1984م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. *التمهيد*. مح: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. *جامع بيان العلم وفضله*. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. السعودية: دار ابن الجوزي، 1994م.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. مح: مازن محمد السرساوي. الرياض: مكتبة الرشد، 2013م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. *تاريخ دمشق*. مح: عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، 1995م.

ابن قدامة، أبو محمد الموفق عبد الله بن أحمد بن محمد. *المنتخب من علل الخلال*. القاهرة: الفاروق الحديثة، 2012م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون. *التاريخ رواية الدارمي*، مح: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة، 2008م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون. *التاريخ رواية الدوري*، مح: أحمد محمد نور سيف. السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979م.

ابن منبه، أبو عقبة همام بن منبه. *الصحيفة*. مح: علي حسن علي عبد الحميد. بيروت: المكتب الإسلامي، عمّان: دار عمار، 1987م.

ابن هانئ، إسحاق بن إبراهيم. *مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل*. مح: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. مصر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2013م.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر. *طبقات المحدثين*. مح: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. *سؤالاته للإمام أحمد بن حنبل*. مح: زياد محمد منصور. السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1994م.

أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله. *التاريخ*. مح: شكر الله نعمة الله القوجاني. سوريا: مجمع اللغة العربية، د. ت.

أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله. *الفوائد المعللة*. مح: رجب بن عبد المقصود. الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 2003م.

أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم. *دفاع عن السنة*. القاهرة: مكتبة السنة، 1989م.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد. *تاريخ أصبهان= أخبار أصبهان*. مح: سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد. *حلية الأولياء*. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1996م.

أجنتس جولدتسيهر. *دراسات محمدية*. ترجمة: الصديق بشير نصر. لندن: مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، 2009م.

أحمد أمين. *ضحى الإسلام*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. *العلل ومعرفة الرجال*. مح: وصي الله بن محمد عباس. السعودية: دار الخاني، 2001م.

أحمد صنوبر. *من مراسيل مالك إلى متصلات البخاري، دراسة نقدية لنظرية شاخت في النمو العكسي للأسانيد*. مطبوع ضمن كتاب: نظرية النمو العكسي للأسانيد عند المستشرقين، دراسات حديثية نقدية. تحرير: أحمد صنوبر. عمان: دار أروقة، 2020م.

أحمد عمر هاشم. *كتابة السنة*. السعودية: مجمع الملك فهد...، د. ت.

الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي. *دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه*. بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م.

أكرم ضياء العمري. *بحوث في تاريخ السنة المشرفة*. بيروت: دار بساط، 1985م.

أكرم ضياء العمري. *موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية*. السعودية: الجامعة الإسلامية...، د. ت.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد. *التعديل والتجريح*. السعودية: دار اللواء، 1986م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. *التاريخ الكبير*. مراقبة: محمد عبد المعيد خان. الهند: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. *الصحيح*. مح: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، 2001م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. *السنن الكبرى*. مح: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م.

حارث سيلمان الضاري. *الإمام الزهري وأثره في السنة*. العراق: مكتبة بسام، 1985م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد. *معرفة علوم الحديث*. مح: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1977م.

الحجوي الفاسي. *الفكر السامي في التاريخ الإسلامي*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. مح: محمود الطحان. السعودية: مكتبة المعارف، 1983م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. *تقييد العلم*. مح: يوسف العش. بيروت: إحياء السنة، د. ت.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. *السنن*. مح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. مح: المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. السعودية: دار طيبة، 1985م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر: محمد بن صالح بن محمد الدباس. السعودية: دار ابن الجوزي، 1427هـ.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل. *المسند= سنن الدارمي*. مح: حسين سليم أسد الداراني. السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، 2004م.

دانييل برتو. *إمكانات كبيرة في مواجهة عوائق تقليدية*. بحث مطبوع ضمن كتاب التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. *تاريخ الإسلام*. مح: بشار عوّاد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. *سير أعلام النبلاء*. مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.

بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م.
الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. *المحدث الفاصل*. مح: محمد عجاج الخطيب. بيروت: دار الفكر، 1984م.
رفعت بن فوزي عبد المطلب. *توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته*. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1981م.
الزهراني، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر. *تدوين السنة*. السعودية: دار الهجرة، 1996م.
سالم البهنساوي. *السنة المفترى عليها*. القاهرة: دار الوفاء، 1989م.
السباعي، مصطفى بن حسني. *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*. بيروت: المكتب الإسلامي، 1982م.
صبحي الصالح. *علوم الحديث ومصطلحه*. بيروت: دار العلم للملايين، 1959م.
عبد الباسط مزيد. *منهاج المحدثين*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م.
عبد الله علي إبراهيم. *المخبرون: مؤرخون مثلي مثلك*. بحث مطبوع ضمن كتاب التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.
عبد العزيز محمد الخلف، *مناهج البحث عن أحوال الرواة عند المحدثين*، دراسة تأصيلية تطبيقية، سوريا: دار المقتبس، 2018 م.
عبد المجيد محمود عبد المجيد. *الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري*. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1979م.
عدنان أبو شبيكة. *منهج نقد الوثيقة الرسمية المدونة، وإمكانية التطبيق على الرواية في التاريخ الشفوي*. مقالة ضمن أعمال مؤتمر التاريخ الشفوي، الواقع والطموح. غزة: مطبوعات الجامعة الإسلامية، د. ت.
عدنان أبو شبيكة. *منهج نقد الوثيقة الرسمية المدونة، وإمكانية التطبيق على الرواية في التاريخ الشفوي*. مقالة ضمن أعمال مؤتمر التاريخ الشفوي، الواقع والطموح. غزة: مطبوعات الجامعة الإسلامية، د. ت.
العوني، حاتم بن عارف العوني. *المنهج المقترح في فهم المصطلح*. السعودية: دار الهجرة، 1996م.
غريغور شولر، *الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام*. ترجمة: رشيد بازي. بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2018م.
الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي. *المعرفة والتاريخ*. مح: أكرم ضياء العمري. السعودية: مكتبة الدار، 1410هـ.
فؤاد سزكين. *تاريخ التراث العربي*. راجعه: عرفة مصطفى، سعيد عبد الرحيم. السعودية: مركز الملك فيصل، 1988م.
قوزودشلي، بكر ، *مصطلحات الحديث والنظام الاستشراقي: دراسةٌ في مقاربات التعامل مع المصطلح الاستشراقي في علوم الحديث*، مطبوع ضمن كتاب: نظرية النمو العكسي للأسانيد عند المستشرقين، دراسات حديثية نقدية. تحرير: أحمد صنوبر. عمان: دار أروقة، 2020م.
ليندا شوبس، *ستة عقود من التاريخ الشفوي، تأملات وقضايا ثابتة*. بحث مطبوع ضمن كتاب التاريخ الشفوي، مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.
مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس. *الموطأ برواية محمد بن الحسن*. مح: عبد الوهاب عبد اللطيف. بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.
محمد أبو زهو. *الحديث والمحدثون*. القاهرة: دار الفكر العربي، 1378هـ.
محمد أبو شهبة. *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*. القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت.
محمد بنكيران. *تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة*. السعودية: مجمع الملك فهد...، د. ت.
محمد رشيد بن علي رضا. *مجلة المنار*. القاهرة: مطبعة مجلة المنار، د. ت.
محمد عجاج الخطيب. *السنة قبل التدوين*. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1970م.
محمود أبو رية. *أضواء على السنة المحمدية*. مصر: دار المعارف، د. ت.
المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج. *السنة*. مح: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1988م.
المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. *تهذيب الكمال*. مح: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.
مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم. *الصحيح*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م.
المطيري، حاكم عبيسان المطيري. *تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين*. الكويت: المجلس العلمي، لجنة التعريب والتأليف والنشر، 2002م.

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي. *الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة*. بيروت: عالم الكتب، 1986م.

نور الدين عتر. *منهج النقد في علوم الحديث*. سوريا: دار الفكر، 1981م.

وجيه كوثراني ومارلين نصر. *التاريخ الشفوي. مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2015م.

Albayrak, Ali. *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin*. İstanbul: M. Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları, 2020.

KAYNAKÇA

Abdulmecid Mahmud, Abdulmecid. *el-İtticahât el-fıkhiyye inde'ashâbu'l- hadis fi'l-karni'sâlis el-hicri.* Kahire: Maktabat-ı Hanci, 1979.

Abdulmuttalib. Rıfat b. Fevzi. *Tevsîku's-sünne fi'l karni's-sâni el-hicrî üsüsühü ve itticâhâtu*. Kahire: Mektebetü Hâncî, 1981.

Ahmed b. Hanbel, Ebu Abdullah Ahmed. *el-İlel ve mârifetü'r-ricâl.* thk. Vasıyyullah b. Muhammed Abbas. Suudi Arabistan: Dâru'l-Hânicî, 2001.

Albayrak, Ali. *Buhari'nin Kaynakları Ve Fuad Sezgin*. İstanbul: M. Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları, 2020.

Avnî, Şerif Hâtim. *el-Menhecü'l muktarah fi fehmi'l-mustalah*. Suudi Arabistan: Dâru'l-Hicra, 1996.

A'zamî, Muhammed Mustafa. *Dirâsât fi'l-hadîs en-nebeviyye ve târihi tedvînihi*. Beyrut: Mektebetü'l-İslâmî, 1980.

Bâcî, Ebu'l-Velîd Süleyman. *et-Ta'dîl ve't-tecrîh*. Suudi Arabistan: Dâru'l-Livâ, 1986.

Behnisâi, Salim. *es-Sünnetü'l-müftera aleyha*. Kahire: Dârul Vefa, 1989.

Beyhakî, Ebu Bekir Ahmed b. Hüseyin b. Ali. *es-Sünenü'l-kübrâ*. thk. Abdulkadir Atâ. Beyrut: Daru'l-Kütüb el-İlmiyye, 2003.

Buhâri, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmail. *es-Sahih*, thk: Muhammed zuheyr b. Naser en-naser. Beyrut: Dâr-u Tavkul'-Necât, 2001.

Buhâri, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmail. *et-Târihu'l-kebîr*. Hindistan: Dâiratü Meârif el-Osmaniyye, ty.

Dârekutnî, Ebu'l Hasan Ali b. Ömer. *el-İlelü'l vâride fi'l ehâdîs en-nebeviyye.* thk. Mahfuzurrahman es-Selefî. Suudi Arabistan: Dâru'l Taybe, 1985.

Dârekutnî, Ebu'l Hasan Ali b. Ömer. *Sünen*. thk. Şuayb el-Arnavûd vd., Beyrut: Müessesetü'r-Risale, 2004.

Dârî, Haris b. Süleyman. *İmam Zührі ve eseruhu fi's-Sünne*. Irak: Mektebetü Besâm, 1985.

Dârimî, Ebu Muhammed Abdullah b. Abdurrahman. *el-Müsned Sünenü'd-Dârimî*. thk. Hüseyin Selim Esed ed-Dârimî. Suudi Arabistan: Dâru'l-Muğnî li'l-Neşr, 2004.

Ebu Davud Süleyman b. Elaşas b. İshak. *Süalatühü lil'-İmam Ahmed b. Hanbal*, thk. Ziyad muhammed Mansur. Suudi: Mektabatul Ulum vel'-hikem, 1994.

Ebu eş-Şeyh el-Asbahani. Ebu Muhammed abdullah b. Muhammed b. Cafer. *Tabakatül'-muhaddisin,* thk: Abdulgafur Abdulhak Hüseyn elbeluşi. Beyrut: müasset er'-risale, 1992.

Ebu Nuaym, Ahmed b. Abdullah. *Hilyetü'l evliyâ*. Kahire: Mektebetü Hânici. 1996.

Ebu Nuaym, Ahmed b. Abdullah. *Târihu Isbahân Ahbâru Isbahân*. thk. Seyyid Küsrevî. Beyrut: Dâru'l-Kütüb el-İlmiyye, 1990.

Ebu Reyye, Mahmûd. *Âdva ala's-sünneti'l muhammediyye*. Mısır: Dâru'l-Meârif.mty.

Ebû Şehbe, Muhammed. *el-Vesît fi ulûm ve mustalahu'l hadîs*. Kahire: Dâru'l Fikri'l-Arabî, ty.

Ebû Şehbe, Muhammed. *Difaa an-Sünne*. Kahire: Mektebetü's-Sünne, 1989.

Ebu Şubeyke, Adnan. "Menhecü nakdu'l vesika er-resmiyye el-müdevvene ve imkâniyyetü't-tatbîk ala'r-rivâye fi't-târîh eş-şefevî", *Mu'temer et-Târih eş-Şefevî*. Gazze: Matbuaat el-Camiatu İslamiyye, ty.

Ebû Zehra, Muhammed. *el-Hadîs ve'l-muhaddisûn*. Kahire: Dâru'l-Fikir el-Arabî. 1387.

Ebû Zür'a ed-Dımeşkî, Abdurrahman b. Amr. *el-Fevâid el-muallele*, thk. Reced b. Abdulmaksud. Kuveyt: Mektebetül'-İmam ez'-Zehebi, 2003.

Ebû Zür'a ed-Dımeşkî, Abdurrahman b. Amr. *et-Târîh*. thk. Şükrullah el-Kocavî. Suriye: Mecmeu el-Luga el-Arabiyye, ty.

Emîn, Ahmed. *Duha'l-İslam*. Kahire: el-Heyeti'l-Mısriyye el-Âmme li'l-kütüb, 1988.

Fesevî, Ebu Yusuf Ya'kub. *el-Marife ve't-târîh.* thk. Ekrem Ziya el-Ömeri. Suudi Arabistan: Mektebetü Dâr, 1410.

Goldziher, İgnaz. *Dırâsât el-Muhammediyye*. trc. Sıddık Beşir Nasr. Londra: Merkezi'l-İslami li Dirâsâti'l-İstişrâk, 2009.

Hacvî, el-Fâsî. *el-Fikri'sâmi fi târihi'l-İslâmî*. Beyrut: Dâru'l- Kütüb el-İlmiyye, 1995.

Hâkim, Ebu Abdullah Muhammed. *Mârifetu Ulûmu'l-Hadîs*. thk. Seyyid Mu'zam. Beyrut: Dâru'l Kütüb el-İlmiyye. 1977.

Halef, Abdulaziz Muhammed. *Menâhici'l-bahs an ahvâli'l-ruvvât inde'l-muhaddisîn dirase te'sılıyye tadbikiyye*. Suriye: Dâru'l-Muktebes, 2018.

Hâşim, Ahmed Ömer. *Kitâbu's-sünne*. Suudi Arabistan: Mecmeu Melik Fehd, ty.

Hâtîb el-Bağdâdî, Ebu Bekir Ahmed b. Ali. *el-Câmi li ahlâkı'r-râvi ve âdâbu's-sâmi*. SuudiArabistan: Mektebetü'l Meârif. 1983.

Hâtîb el-Bağdâdî, Ebu Bekir Ahmed. *Takyîdu'l-İlim*. thk. Yusuf el-İş. Beyrut: İhyâu's-sünne. ty.

Hâtib, Muhammed Accâc. *es-Sünnetü kable't-tedvîn*. Kahire: Mektebetü'l Hânicî, 1970.

Itır, Nurettin. *Menhecü'n-nakd fi ulûmu'l-hadîs*. Suriye: Dâru'l-Fikir: 1981.

İbn Abdilber, Ebû Ömer Yusuf b. Abdullah. *Câmiu beyâni'l-ilm ve fadlihî*, thk. Ebu'l Eşbâl ez-Zehîrî. Suudi Arabistan: Dâru İbn Cevzî, 1994.

İbn Abdilber, Ebû Ömer Yusuf b. Abdullah. *Temhîd.* thk. Mustafa b. Ahmet el-Alavi, Muhammed Abdulkabir el-Bekri. Mağrib: Vezâret-ü Umumu'l-Evkâf ve'-Şuûn el-İslami, 1387.

İbn Adîy, Ebû Ahmed Abdullah. *el-Kâmil fi duafâi'r-ricâl*. thk. Mazin Muhammed. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 2013.

İbn Asâkir, Ebu'l-Kâsım Ali b. Hasan. *Târihu Dımeşk*. thk. Amr b. Ğarâme. Beyrut: Dâru'l-Fikir, 1995.

İbn Ebû Hâtim, Ebû Muhammed b. Abdurrahman b. Muhammed İdris er-Razi. *el-Cerh ve't-ta'dîl*. Hindistan: Meclis-i Dâiretü'l-Meârif el-Osmânî, 1952.

İbn Ebû Hâtim, Ebû Muhammed b. Abdurrahman b. Muhammed İdris er-Razi. *el-İlel,* thk: Saad b. Abdulhamid. Halid b. Abdurrahman el-Cerîsî. Suudi Arabistan: Matâbi' el-Hamidi, 2006.

İbn Ebû Hayseme, Ebû Bekir Ahmed b. Hayseme. *Târihu İbn Hayseme et-Târihu'kebîr es-Sifru's-sâlis*. thk. Salah b. Fethî Hilâl. Mısır: el-Faruk el-Hadisiyye li't-tıbâa. 2006.

İbn Hacer, Ebu'l Fadl Ahmed b. Ali b. Muhammed. *Fethu'l-bârî*. thk. Muhyiddîn Hatib. Suudi Arabistan: el-Mektebetü's-Selefiyye, ty.

İbn Hacer, Ebu'l Fadl Ahmed b. Ali b. Muhammed. *Hedyü'sârî*. Suudi Arabistan: Mektebetü's-Selefiyye, 1379.

İbn Hacer, Ebu'l Fadl Ahmed b. Ali b. Muhammed. *Takrîbu't-Tezhîb*. thk. Muhammed AvvÂme. Suriye: Dâru'r-Reşîd, 1986.

İbn Hacer, Ebu'l Fadl Ahmed b. Ali b. Muhammed. *Tehzib el-tehzib.* Hindistanı: matbaa el-maarif el-nizamiyye, 1325.

İbn Hânî, İshak b. İbrahim. *Mesâilü'l-İmam Ebî Abdullah Ahmed b. Hanbel*. thk. Ebu Ömer Muhammed b. Ali el-Ezherî. Mısır: Dâru'l Faruk el-Hadisiyye, 2013.

İbn Hibbân, Ebû Hâtim Muhammed. *es-Sikât*. Hindistan: Dâiretü'l Meâdif en-Nizamiyye, 1973.

İbn Hibbân, Ebû Hâtim Muhammed. *el-Mecrûhîn*, Suriye: Dâru'l-Vaî, 1936.

İbn Kudâme. Ebu Muhammed el-Muaffak Abdullah b. Ahmed b. Muhammed. *el-Müntehab min İleli'l-Hallâl.* Kahire: el-Faruk el-Hadise, 2012.

İbn Maîn, Ebu Zekeriyya Yahya. *Târihu rivayet-i Dârimî.* Kahire: el-Faruk el-Hadisiyye, 2008.

İbn Maîn, Ebu Zekeriyya Yahya. *Târihu rivayet-i Dûrî*. thk. Ahmed Muhammed Nur es-Seyf. Suudi Arabistan: Merkezü'l Bahs el-İlmi ve't-Turâs el-İslâmi, 1979.

İbn Münebbih, Ebu Ukbe Hemmâm b. Münebbih. *es-Sahîfe*. thk. Ali Hüseyin Ali Abdulhamid. Beyrut: el-Mektebetü'l-İslamî, 1987.

İbn Medînî, Ebu'l Hasen Ali b. Abdullah. *el-İlel*. thk. Muhammed Mustafa el-Azamî. Beyrut: Mektebetü'l-İslamî, 1980.

İbn Receb, Abdurrahman b. Ahmed. *Şerhu İlelü't-Tirmizî*. thk. Hemmâm Abdurrahîm. Ürdün: Mektebetü'l-Menâr, 1987.

İbn Sa'd, Muhammed b. Sa'd b. Müni'. *et-Tabakât*. thk. Ali b. Muhammed Ömer. Kahire: Mektebetü'l Hânecî, 2001.

İbn Şahin, Ebu Hafs Ömer b. Ahmed. *Târihu esmâis's-sikât*. thk. Subhi Samirâi. Kuveyt: Dâru's-Selefiyye, 1984.

İbrahim, Abdullah Ali. "el-Muhbirûn müerrihûn mislî ve misluke". *et-Târih eş-şefevî makarabât fi'l-mefâhim ve'l menhec ve'l-huberât*. Beyrut: el-Merkezi'l-Arabî li'l-Ebhâs ve'd-Dirâse es-Siyâsiyye, 2015.

Kevserânî Vecîh, Marlin Nasr. "Mukarebât fi'l-mehfâhîm ve'l-menhec ve'l-hiberât", *et-Târih eş-şefevî*. Katar: Merkezi'l Arabî li'l-Ebhâs ve'd-Dirâsât es-Siyâsât, 2005.

Kuzudişli, Bekir. "Mustalahâtu'l-hadis ve'n-nizâmü'l-istişrâkî dirase fi mukârabâti't-teâmul mea'l-mustalah el-istişrâki fi ulûmu'l-hadîs". *Nazariyyeti en-numuvvü'l-aksî li'l- esânîd inde'l-müsteşrikîn dirâse hadisiyye nakdiyye*. edt. Ahmad Snobar. Amman: Dâru'l- Ervika, 2020.

Mâlik, Ebu Abdullah. *Muvatta bi rivayeti Muhammed b. Hasan*. thk. Abdulvehhab Abdullatîf. Beyrut: Dâru'l-Kütüb, ty.

Merûzî, Ebu abdullah Muhammed b. Nasr b. el-Hacac. *es-Sünne*, thk: Ebu Muhammed Salim b. Ahmed es-Selefi. Beyrut: Müessesetül'-Kütüb es-sekafiyye, 1988.

Mezid, Abdulbâsıt. *Minhacu'l muhaddisîn*. Kahire: el-Heyeti'l-Mısriyye, 2002.

Mizzî, Ebu'l-Haccâc Yusuf. *Tehzîbü'l-Kemâl*. thk. Beşşâr Avvâd Maruf. Beyrut: Müessesetü'r-Risale, 1980.

Muallimî Yemânî, Abdurrahman b. Yahya. *el-Envâru'l-kâşife lima fi kitâb "Adva ala's-sünne" mine'z-zelel ve't-tadlîk ve'l-mücazefe.* Beyrut: Alemil Kütüb, 1986.

Muhammed, Binkîrân. *Tedvinü's-sünne fil* karneyn *es-sani ve's sâlis lil hicra*. Suudi Arabistan: Mecmeu Melik Fehd, ty.

Muteyrî, Hâkim Abîsân. *Tarihu tedvîni's-sünne ve şüpehâti'l-müsteşrikîn*. Kuveyt: el-Meclisi'l-İlmî, 2002.

Müslim, Ebu Huseyn Muslim b. el-Haccac b. Muslim. *Sahih*. Beyrut: Daru'l-Kütüb el-İlmiyye, 1991.

Ömerî, Ekrem Ziya. *Buhus fi târihi's-sünne el-müşerife.* Beyrut: Dâru- Bisat, 1985.

Mevkifu'l-istişrak min es-Sünne ve's-Sire en-Nebeviyye. Suudi Arabistan: Câmia el-İslâmiyye.

Petro, Daniel. "İmkânât kebîra fi muâaceheti avâi'k taklidiyye". *et-Târih eş-şefevî makarabât fi'l-mefâhim ve'l menhec ve'l-huberât*. Beyrut: el-Merkezi'l-Arabî li'l-Ebhâs ve'd-Dirâse es-Siyâsiyye, 2015.

Râmehürmüzî, Ebu Muhammed Hasan. *el-Muhaddisu'l fâsıl*. thk. Muhammed Accâc. Beyrut: Daru'l Fikir, 1984.

Rıza, Muhammed Reşid. *Mecelletü'l-Menâr*. Kahire: Matbaatu Mecelleti'l-Menâr, ty.

Salih, Subhi. *Ulumu'l-hadis ve mustalahâtuhu*. Beyrut: Dâru'l-İlm lil Melâyîn, 1959.

Schoeler, Gregor. *el-Kitâbe ve'ş-şefeviyye fi bidâyâti'l-İslam*. trc. Reşid Bazey. Beyrut: el-Merkezi's-Sekafî li'l-Kütüb, 2018.

Sezgin, Fuad. *Târihu't-türâs el-Arabî*. thk. Arefe Mustafa, Said Abdurrahman. Suudiyye: Merkezi Melik Faysal, 1988.

Shopes, Linda. "Sitte ukûd mine't-târîh eş-şefeviyye teemmülât ve kadâya es-sabite". *et-Târih eş-şefevî makarabât fi'l-mefâhim ve'l menhec ve'l-huberât*. Beyrut: el-Merkezi'l-Arabî li'l-Ebhâs ve'd-Dirâse es-Siyâsiyye, 2015.

Sıbâi, Mustafa b. Hüsni. *es-Sünne ve mekânetuha fi't-teşri*. Beyrut: Mektebetü'l-İslami. 1982.

Snobar, Ahmad. "Min merâsili Mâlik ilâ muttasılâti'l-Buhâri, dirase nakdiyye li-nazariyyeti Schacht fi'n-numuvvü'l-aksî li'l- esânîd". *Nazariyyeti en-numuvvü'l-aksî li'l- esânîd inde'l-müsteşrikîn dirâse hadisiyye nakdiyye*. edt. Ahmad Snobar. Amman: Dâru'l- Ervika, 2020.

Zehebî, Ebu Abdullah Muhammed. *Târihu'l-İslam*. thk. Beşşâr Avvâd Maruf. Beyrut: Dâru'l Garb el-İslami, 2003.

Zehebî, Ebu Abdullah Muhammed. *Siyer a'lâmu'nübelâ*. thk. Şuayb el-Arnavût. Beyrut: Müessetü'r-Risale, 1985.

Zehrânî, Ebu Yasir Muhammed b. Matar b. Osman. *Tedvîni's-sünne*. Suudi Arabistan: Dâru'l-Hicra, 1996.